الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الأربعاء 12 شباط 2025
العدد 5425 السنة التاسعة عشرة
Mercredi 12 Février 2025 no 5425 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير
قتل وخطف
وتهجير قرى لبنانية
نار تحت الرماد على الحدود الشرقية
3

الجدل مستمر حول تمديد مهلة 18 شباط واقتراح فرنسي للنقاط الخمس 4

حكومة العهد الأولى: موزاييك لا فريق واحد

سلام: إصلاحات الطائف أولاً 2

(أ ف ب)

المشهد السياسي

جلسة الحكومة الأولى: موزاييك لا فريق واحد
سلام: إصلاحات الطائف أولاً

(هيثم الموسوي)

رئيس الحكومة: التحدي الأول استمرار الاحتلال وملتزمون إعادة الإعمار

في إطلالته التلفزيونية الأولى، قال رئيس الحكومة نواف سلام إنّ البيان الوزاري «سيرّد على التحدي الأول الذي يواجهه لبنان جراء استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجنوب، حيث لا بدّ من التأكيد على التنفيذ الكامل للقرار 1701، والإلتزام بعملية إعادة الإعمار»، إضافة إلى التحدي الثاني المتمثّل بـ«الإصلاح المالي والاقتصادي، والإصلاح السياسي وهما متلازمان»، معرباً عن ثقته بأنّ لبنان «سيستمر بتنفيذ القرار 1701 لجهة انتشار الجيش اللبناني جنوباً والتعامل مع لجنة الإشراف على تطبيق القرار».

وحول طلب اسرائيل تمديد مهلة انسحابها من الجنوب إلى ما بعد 18 شباط الجاري، قال سلام: «إن كان لدى اسرائيل اعتراضات فلتقدّمها إلى لجنة الإشراف. نحن التزمنا ولم يصلنا من اللجنة أي كلام عن مخالفة لبنان لنص الاتفاق. وسنحشد كل الطاقات الديبلوماسية والسياسية لإنجاز الانسحاب». وفي ما يتعلّق بتفسير الاتفاق بين مناطق جنوب نهر الليطاني وشماله، عاد سلام إلى ما ورد في وثيقة الوفاق الوطني عن بسط الدولة سلطتها على كامل أراضيها، وأن تكون منطقة جنوب الليطاني منزوعة السلاح، معتبراً «أننا في السنوات الماضية تذاكينا والتففنا على ذلك، حتى دفع أهل الجنوب الثمن تدميراً وتهجيراً».

وعن العلاقة مع الحكم السوري الجديد، أكّد سلام «عزم الحكومة على تثبيت الحدود بين البلدين، ووضع خطة لعودة النازحين السوريين، وهناك أفق حقيقي لعودتهم بعد سقوط نظام بشار الاسد»، مشيراً إلى أنّه سيزور دمشق «قريباً».

وفي العنوان الاقتصادي، استخدم سلام عبارة «يجب شطب فكرة شطب الودائع»، والسير في إعادة هيكلة القطاع المصرفي، ورفع السرية المصرفية، معتبراً أنّ «وصفات صندوق النقد ليست ملزمة كما هي». ورأى أن على الحكومة استكمال تطبيق اتفاق الطائف لجهة اللامركزية الإدارية الموسعة. وعبّر عن عدم رضاه عن قانون الانتخابات الحالي. وحول ما يحصل في الاقليم، وصف سلام المشروع الاسرائيلي لتهجير أهل غزّة بأنه نوع من «الخيال العلمي»، مشيراً إلى أن «نقل سكان غزة إلى الضفة غير مقبول فكيف الحال بإنشاء دولة فلسطينية خارج الأراضي الفلسطينية؟».

(الأخبار)

باكراً، حضر الوزراء الجدد إلى قصر بعبدا أمس لالتقاط الصورة التذكارية لحكومة العهد الأولى. صورة بوجوه جديدة بغالبيتها، يقع على عاتقها حلّ ملفات قديمة مؤجّلة وأخرى مستجدّة، تبدأ من تطبيق كامل بنود اتفاق الطائف، مروراً بالإصلاحات الاقتصادية وإعادة إعمار لبنان وتنفيذ القرار 1701 وتثبيت الأمن على الحدود الشمالية والجنوبية، وإتمام الاستحقاقات الانتخابية في مواعيدها.

سريعاً أُخذت الصورة بمشاركة رئيسَي الجمهورية جوزف عون ومجلس النواب نبيه بري، والتأم بعدها الوزراء في أول جلسة افتتحها عون بالوقوف دقيقة صمت حداداً على الشهداء الذين سقطوا في العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، حيث تقرر تشكيل لجنة وزارية لصياغة البيان الوزاري.

لاحقاً، توجّه رئيس الحكومة نواف سلام إلى السراي الحكومي حيث أقيمت له مراسم استقبال رسمية. وكتب عبر حسابه على «X»: «في أوّل جلسة للحكومة اليوم، أكّدت على أهميّة الفصل التام بين العمل العام والخاص، ومنعاً لأي التباس، طلبت من كل الزملاء الوزراء الكرام التفرغ الكامل لعملهم الوزاري والاستقالة من رئاسة او عضوية أيّ مجالس إدارة لشركات تجارية أو مصارف. وأوضحت أن ذلك لا يشمل بالطبع عضوية الهيئات التربوية أو الاجتماعية التي تعمل لصالح المجتمع ككل».

ورأس سلام اجتماع لجنة صياغة البيان الوزاري بحضور نائب رئيس الحكومة طارق متري، ووزراء المال ياسين جابر، والثقافة غسان سلامة، والأشغال العامة والنقل فايز رسامني، والصناعة جو عيسى الخوري، والمدير العام لرئاسة الجمهورية أنطوان شقير والأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية. واتُّفق على عقد اجتماعها الثاني بعد ظهر الخميس المقبل.

ورغم شحّ التفاصيل المتعلقة بالاجتماع الأول، إلا أن ما تسرّب عنه قدّم دليلاً إضافياً على أن آلية العمل في الفترة الفاصلة عن موعد الانتخابات لن تكون سهلة ولا معبّدة، فالعناوين المطروحة كبيرة، وتستهدف في نهاية المطاف إحداث تغييرات كبيرة في النظام السياسي يعتقد البعض بأنها تتناسب مع التحولات في المنطقة، ولفرض وقائع استناداً إلى ما نتج عسكرياً وسياسياً عن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان. فإلى جانب التحديات التي تنتظر الحكومة مثل ملء الشغور الكبير في وظائف ومواقع أساسية، بدءاً من وظائف الفئة الأولى كحاكم مصرف لبنان وقائد الجيش، ومعالجة الأزمات الخدماتية المتراكمة، وفي مقدّمها ملف الطاقة والكهرباء والمياه والطرق والأزمة المالية التي يتقدّمها ملف الودائع المصرفية، قالت مصادر وزارية إن الرئيس سلام شدّد خلال مداخلته على فكرة تطبيق الإصلاحات التي نصّ عليها اتفاق الطائف، تحديداً إلغاء الطائفية السياسية وتطبيق اللامركزية الإدارية الموسّعة. إلا أن كلام سلام فتح شهية بعض الوزراء لتناول بنود الطائف من وجهة نظرهم، مطالبين بإجراء تعديلات عليها، وصولاً إلى اللامركزية المالية أيضاً. وقالت المصادر إن «الخلفيات السياسية لم تظهر بشكل فجّ، لكنّ الوجهة ليست متجانسة ولا تعبّر عن توجهات الحكم إلا بالشعارات، أمّا بالتطبيق فهي تعكس توجهات فريقي النزاع».

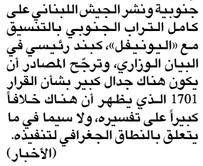

الحريري يبدأ نشاطه اليوم

وصل الرئيس سعد الحريري، مساء أمس، إلى بيروت على متن طائرة خاصة، وكان في استقباله عدد من المقرّبين منه وبعض الفاعليات، قبل أن ينتقل رئيس تيار المستقبل سريعاً في موكب إلى بيت الوسط، الذي لم تتّخذ إجراءات استثنائية حوله بعد وصول رئيس الحكومة السابق. ويبدأ الحريري اليوم سلسلة لقاءات مع عدد من المرجعيات والفاعليات، ويرأس اجتماعاً موسّعاً لقياديّي التيار ومنسّقيه، قبل عودته إلى مقرّ إقامته في أبو ظبي بعد نحو 10 أيام.

النواب السنّة نحو حجب الثقة؟

عقد عدد من النواب، من بينهم نواب كتلتَي «لبنان الجديد» و«الاعتدال الوطني»، اجتماعاً تشاورياً في مكتب النائب نبيل بدر للوصول إلى قرار مشترك بشأن التعاطي مع رئيس الحكومة، نواف سلام، بعد تهميشهم من الحكومة، وإمكانية إعطاء الثقة للحكومة من عدمها.

وقالت مصادر، حضرت اللقاء، إن غالبية النواب السنّة والمستقلين يتجهون إلى حجب الثقة عن الحكومة في موقف يلتزم به الجميع، من دون أن يكون هذا الموقف تعطيلياً لعمل الحكومة وانطلاقة العهد الجديد. وأكدوا أنهم ينتظرون صياغة البيان الوزاري ومقاربته للقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وتحديداً ما يتعلق بالودائع في المصارف والانسحاب الإسرائيلي وتطبيق القرارات الدولية والتعاطي مع ملف إعادة الإعمار والمشاريع التنموية للبقاع والشمال وبيروت. ومن الممكن أن يعقد اجتماع موسّع للنواب، الأسبوع المقبل، للتوصل إلى قرارٍ بالإجماع.

> ما تسرّب عن اجتماع لجنة البيان الوزاري قدّم دليلاً إضافياً على أن طريق عمل الحكومة لن يكون معبّداً

وفي حال تعيين قبرصلي مكان عثمان، ستنتهي خدمة أكثر من 80 ضابطاً أعلى منه رتبة، وسيتم وضعهم بالتصرف أو الاستمرار في مهامهم من دون أن يكون لديهم طموح بالترقية. وقبرصلي من دورة عام 1995، التي يتردّد أن هناك توجّهاً لحصر التعيينات فيها (ضمّت 12 ضابطاً سنياً)، واستبعاد نحو 25 ضابطاً سنياً من دورة الـ 1994 من ضبّاط الاختصاص (غالبيّتهم من حملة شهادة الحقوق).

في قيادة قوى الأمن الداخلي، بينما يرشّح آخرون العميد خالد عليوان (قائد القوة الضاربة في الفرع) لخلافة حمود.

في فرع المعلومات العميد رائد عبد الله (من شحيم) لخلافة عثمان. لكن حظوظ الأخير تبدو أضعف كونه من إقليم الخروب، المنطقة التي ينتمي إليها وزير الداخلية، علماً أن موجة الاستياء الشمالية من الحكومة، عموماً، تسري على هذا الملف، كون بعض المرجعيات الشمالية تشير إلى وعد من رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي بتعيين العميد ماجد الأيوبي خلفاً لعثمان بعد إحالته على التقاعد.

وفي ما يتعلق برئاسة شعبة فرع المعلومات، فقد بدأ التداول بعدد من الأسماء، من بينها العميد رائد عبد الله في حال لم يخلف عثمان المعلومات في المديرية العميد خالد حمّود، وأنه يدعم تعيين العميد محمود قبرصلي، وهو ضابط من صيدا تولّى لفترة قيادة سرية آمن السنيورة أثناء رئاسته الحكومة.

> منافسة بين قبرصلي وعبد الله في قوى الأمن وعبدالله وعليوان في المعلومات

غير أنّ المنافسة لا تنحصر بقبرصلي، إذ تشير مصادر إلى أنّ فريق الرئيس العماد جوزف عون يدعم ترشيح رئيس المكتب الفني لخلافة لعثمان.

وعثمان، وخصوصاً أن الحجار يتّهم عثمان بأنه أبعده من عمله في السرايا الحكومية، ووضعه في التصرف. ورغم الحديث عن تحسّن العلاقة بين الرجلين في الآونة الأخيرة، إلا أن استبعاد عثمان يتّصل أيضاً بما يتردّد عن رغبة الرئيس نواف سلام في إبعاد «رجالات الرئيس سعد الحريري» عن التشكيلات الأمنية والقضائية. وهو ما يتطابق مع الوجهة التي يعمل لها رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، الذي يتصرّف على أنه «يمون» على سلام وفريقه. وتردّد أن السنيورة فاتح سلام باستبدال عثمان ورئيس شعبة المعلومات العميد خالد حمود، وأنه يدعم تعيين العميد محمود قبرصلي، وهو ضابط من صيدا تولّى لفترة قيادة سرية آمن السنيورة أثناء رئاسته الحكومة.

> منافسة بين قبرصلي وعبد الله في قوى الأمن وعبدالله وعليوان في المعلومات

لغير أنّ المنافسة لا تنحصر بقبرصلي، إذ تشير مصادر إلى أنّ فريق الرئيس العماد جوزف عون يدعم ترشيح رئيس المكتب الفني لخلافة لعثمان.

وعثمان، وخصوصاً أن الحجار يتّهم عثمان بأنه أبعده من عمله في السرايا الحكومية، ووضعه في التصرف. ورغم الحديث عن تحسّن العلاقة بين الرجلين في الآونة الأخيرة، إلا أن استبعاد عثمان يتّصل أيضاً بما يتردّد عن رغبة الرئيس نواف سلام في إبعاد «رجالات الرئيس سعد الحريري» عن التشكيلات الأمنية والقضائية. وهو ما يتطابق مع الوجهة التي يعمل لها رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة، الذي يتصرّف على أنه «يمون» على سلام وفريقه. وتردّد أن السنيورة فاتح سلام باستبدال عثمان ورئيس شعبة

من سيخلف عثمان وحمّود في قوى الأمن والمعلومات؟

لينا فخر الدين

التسليم والتسلّم في وزارة الداخلية بين الوزير السابق بسّام المولوي، والوزير الجديد أحمد الحجّار، أمس، فتح الباب أمام نقاش يتعلق بمستقبل المواقع الإدارية الرئيسية في الوزارة، ولا سيما قوى الأمن الداخلي والمديريات الرئيسية فيها. يأتي ذلك وسط ميل لدى العهد الجديد إلى تعيين طاقم جديد على رأس جميع الأجهزة الأمنية والعسكرية، تشمل قيادة الجيش ومديرية الاستخبارات، مروراً بالمديرية العامة للأمن العام، وصولاً الى منصبَي المدير العام لقوى الأمن الداخلي ورئاسة فرع المعلومات في المديرية.

والحديث عن التغييرات لا يحصل بعيداً عن التجاذب السياسي القائم، ذلك أن الحديث عن إمكانيّة «تطيير» المدير الحالي لقوى الأمن الداخلي، اللواء عماد عثمان، عاد بقوة، علماً أنه أكد أمام زواره قبل أيام أنه باقٍ في منصبه حتّى أيّار 2025، موعدُ إحالته على التقاعد، بعدما استفاد من قانون التمديد لرؤساء الأجهزة الأمنية لعامَين متتاليَين.

ويقول متابعون ان هناك سبباً إضافياً لحصول التغيير، يتعلق بالعلاقة غير الجيدة بين الحجّار

(هيثم الموسوي)

وفي حال تعيين قبرصلي مكان عثمان، ستنتهي خدمة أكثر من 80 ضابطاً أعلى منه رتبة، وسيتم وضعهم بالتصرف أو الاستمرار في مهامهم من دون أن يكون لديهم طموح بالترقية. وقبرصلي من دورة عام 1995، التي يتردّد أن هناك توجّهاً لحصر التعيينات فيها (ضمّت 12 ضابطاً سنياً)، واستبعاد نحو 25 ضابطاً سنياً من دورة الـ 1994 من ضبّاط الاختصاص (غالبيّتهم من حملة شهادة الحقوق).

في قيادة قوى الأمن الداخلي، بينما يرشّح آخرون العميد خالد عليوان (قائد القوة الضاربة في الفرع) لخلافة حمود.

في فرع المعلومات العميد رائد عبد الله (من شحيم) لخلافة عثمان. لكن حظوظ الأخير تبدو أضعف كونه من إقليم الخروب، المنطقة التي ينتمي إليها وزير الداخلية، علماً أن موجة الاستياء الشمالية من الحكومة، عموماً، تسري على هذا الملف، كون بعض المرجعيات الشمالية تشير إلى وعد من رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي بتعيين العميد ماجد الأيوبي خلفاً لعثمان بعد إحالته على التقاعد.

وفي ما يتعلق برئاسة شعبة فرع المعلومات، فقد بدأ التداول بعدد من الأسماء، من بينها العميد رائد عبد الله في حال لم يخلف عثمان

تقرير

قتل وخطف وتهجير قرى لبنانية
نار تحت الرماد على الحدود الشرقية

رغم توقف الاشتباكات على الحدود الشرقية بين مسلحي هيئة تحرير الشام ومسلحين من عشائر بقاعية، بعد انتشار الجيش اللبناني في بعض النقاط على الحدود بين البلدين، لا يزال التوتر الشديد يسيطر على المنطقة، وخصوصاً بعد الإعلان أمس عن مقتل اللبناني خضر كرم زعيتر (ابن شقيقة النائب غازي زعيتر)، عقب خطفه من بلدته بلوزة داخل الأراضي السورية، ورمي جثته في محلة العريض عند الحدود السورية - اللبنانية. فيما أكدت مصادر محلية لـ«الأخبار» أن الاتصال فُقد مع لبنانيَّين آخرين من آل زعيتر من البلدة نفسها لم يُعرف مصيرهما بعد. ووصفت الأجواء في المنطقة بأنها «شديدة التشنج»، معربة عن خشيتها من أن يستدرج قتل زعيتر وعدم وضوح مصير المخطوفين الآخرين ردود فعل عشائرية ضد النازحين السوريين في المنطقة، ما قد يستدعي ردود فعل مذهبية في مناطق لبنانية أخرى متعاطفة مع الحكم السوري الجديد، وعلى تماسّ مع القرى البقاعية.

ودعت المصادر قيادة الجيش إلى تعزيز انتشاره، وخصوصاً في القرى الحدودية اللبنانية الصغيرة المحاذية للحدود السورية تماماً، كالحوش وصفاوى اللتين هُجّر سكانهما بعد الاشتباكات الأخيرة، من أجل احتواء التوتر بسبب إصرار السكان على العودة اليهما. ولفتت إلى أن الأمر يستدعي اتصالات على أعلى المستويات بين البلدين، وربما تدخل وساطات إقليمية، وخصوصاً بعد إشارة وسائل إعلام سعودية إلى أن هناك قراراً سورياً بإفراغ القرى الحدودية السورية التي يقطنها لبنانيون من سكانها.

وأشارت المصادر إلى أن «هيئة تحرير الشام»، الفصيل الأبرز في الحكم السوري الجديد، «لم تتجاوز بعد ما هو مُعلن حول نيّتها إقفال المعابر غير الشرعية ووقف التهريب عبر الحدود»، لكن «الخشية قائمة من أن يكون هناك من يريد أخذ الأمور إلى منحى صدامي في حال مضت الهيئة نحو المطالبة بالسيطرة والانتشار في كامل الأراضي السورية المحاذية للحدود مع لبنان». وأوضحت أن الحدود بين البلدين متداخلة بشكل كبير في منطقة الهرمل «وهي تتّسم بحالة فريدة من نوعها غير موجودة في المناطق الحدودية الأخرى. إذ يملك لبنانيون، ينحدرون من الهرمل وقضائها ويسكنون، أراضي شاسعة تقع رسمياً تحت السيادة السورية. وفي حال إصرار الهيئة على الانتشار وفق الحدود المرسّمة بدقة، فإن ذلك سيضع مسلّحيها في بعض المناطق في مواقع على تماسّ مباشر مع السكان اللبنانيين، مع ما قد يستتبره ذلك من استفزازات متبادلة تؤدي إلى نشوء أكثر من منطقة توتر على الحدود».

(الأخبار)

(مديرية التوجيه في الجيش اللبناني)

تقرير

تشييع نصرالله: مشاركون من 79 دولة

تحت شعار «إنّا على العهد»، يضع حزب الله اللمسات الأخيرة لمراسم تشييع الشهيدين السيد حسن نصرالله والسيد هاشم صفي الدين، الواحدة بعد ظهر الأحد 23 شباط الجاري، في ملعب مدينة كميل شمعون الرياضية، والذي «لن يستوعب الجموع الغفيرة التي ستشارك، لكنه يبقى أفضل الممكن لاستيعاب بعض منهم»، كما قال القيادي في حزب الله علي ضاهر في مؤتمر صحافي عقده أمس في قاعة رسالات في الغبيري. وتوقع ضاهر أن يكون التشييع «مهيباً، بملأ طريق المطار، وستحضره وفود رسمية وشعبية من 79 دولة، ليظهر البعد الإقليمي والدولي لهذا الرمز التاريخي».

و«ستستغرق مراسم التشييع داخل ساحة المدينة الرياضية حوالي 65 دقيقة، تتخلّلها كلمة للأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم وصلاة الجنازة، قبل أن ينطلق موكب نعشَي الشهيدين في آلية مخصّصة إلى مكان الدفن في طريق المطار للشهيد نصرالله، فيما يؤجّل دفن الشهيد صفي الدين إلى اليوم التالي، في بلدته دير قانون النهر جنوب لبنان».

وبحسب ضاهر، «ستكون هناك إطلالات إعلامية في الأيام المقبلة لتوجيه الجمهور من كل المناطق والوفود الخارجية»، ودعا في هذا الإطار «الأجهزة الأمنية للمساعدة في تسهيل وصولهم». ويدرس حزب الله «فتح مضائف للأجانب المشاركين في التشييع، شبيهة بالمضائف التي يفتحها العراقيون سنوياً في أربعينية الإمام الحسين، علماً أنه خرجت عدة مبادرات فردية لفتح المنازل للضيوف وتقديم الطعام لهم».

وتتألف اللجنة العليا التي شكّلها حزب الله لمتابعة إجراءات التشييع من عشر لجان، هي: «الميدان وإدارة الحشود، الإعلام والنقل المباشر، الهوية البصرية والفنية، التشريفات والمراسم، المرقد وإجراءات الدفن، الانضباط والحماية، العلاقات الدولية والوفود الرسمية، التوثيق والأرشفة، إدارة الفعاليات، والطوارئ والخدمات»، على أن تنبثق منها لجان فرعية «يشارك فيها ما لا يقلّ عن 20 ألف شخص من كل الاختصاصات».

وتولي اللجنة العليا أهمية كبرى للحيز الإعلامي لـ«تخليد هذا الحدث التاريخي»، لذلك «جرى تأسيس مركز إعلامي متخصّص يقدّم خدمات صحافية، أهمها توفير قاعة تحرير مجهّزة بخدمات الإنترنت ومزوّدة بمعدات وبرامج مونتاج ومواد بصرية أرشيفية وثائقية، عدا التنسيق مع الصحافيين المحليين والأجانب لإجراء جولات ميدانية لمواكبة التحضيرات وزيارة المواقع المرتبطة بالحدث».

(الأخبار)

تقرير

استمرار الجدل حول مهلة 18 شباط
لبنان يريد انسحاباً تاماً واقتراح فرنسي للنقاط الخمس

آمال خليل

بالتقسيط، يسعى العدو لفرض ما يريده على الدولة اللبنانية بمؤازرة من الولايات المتحدة. ومع اقتراب موعد انتهاء المهلة الممدّدة لانسحاب العدو في 18 شباط الجاري، رفع العدو «بطاقة تمديد التمديد» حتى 28 شباط، كما كانت نيته في الأساس عند انتهاء مهلة الستين يوماً في 26 كانون الثاني الماضي، وسط توقعات متضاربة حول ما ستؤول إليه الأمور، حيث تصر المصادر الرسمية في لبنان على الحصول على تعهد أميركي بتنفيذ الانسحاب كاملاً في الوقت المحدد، بينما توقّعت مصادر معنية أن يصبح التمديد أمراً واقعاً بعد اجتماع لجنة الإشراف على تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار غداً في رأس الناقورة، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة رغم الرفض العلني للتمديد، أبلغت الجانب اللبناني بنيّة إسرائيل تمديد المهلة حتى مطلع آذار المقبل،

> الجيش أبلغ أعضاء اللجنة بأنه لا يمكن إدخال تعديلات على وظيفة «اليونيفل» وهناك آليات بديلة عن بقاء الاحتلال

> الموعد الذي أقرّته لعودة مستوطني الشمال. ويتذرّع العدو بالمزاعم نفسها لتبرير استمرار احتلاله للأراضي اللبنانية، ولا سيما عدم جهوزية الجيش اللبناني للانتشار في البلدات الحدودية بعد انسحاب قوات الاحتلال، علماً أن رئيس الجمهورية جوزف عون أكّد مراراً، وآخرها أمس، جهوزية الجيش، مطالباً بالالتزام بموعد 18 شباط للانسحاب وتطبيق القرار 1701. وعلمت «الأخبار» أن عون أبلغ الجانبين الأميركي والفرنسي بأن لبنان يريد انسحاباً كاملاً لقوات الاحتلال بما في ذلك النقاط الخمس. اجتماع رأس الناقورة غداً، سيبحث في أفكار، من بينها اقتراح بتوسيع انتشار القوات الدولية لتتمركز في النقاط الخمس، ويجري الحديث عن اقتراح فرنسي بأن تتولى قوات فرنسية هذه المهمة. وقد أبلغ لبنان المفاوضين بأنه لا يمكن إدخال أي تعديل على مهمة القوات الدولية، وأن الجيش اللبناني والقوات الدولية يتفقون على آلية الانتشار في هذه النقاط أو غيرها.
وجاء موقف لبنان على خلفية ما نُسب إلى المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس بانتشار قوات أميركية في النقاط الخمس (تلال العويضة والحمامص والعزية واللبونة وجبل بلاط) كبديل لبقاء قوات الاحتلال فيها. وقالت المصادر إن ممثلي الجيش اللبناني «سينقلون تحفّظ قيادة الجيش عن انتشار أي قوة دولية وإصرارها على استعادة الأراضي اللبنانية المحررة».
وذكّرت المصادر بالتدابير التي اتخذتها الدولة اللبنانية عند تحرير الجنوب عام 2000 وتثبيت الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين المحتلة بحسب اتفاقية الهدنة عام 1949، إذ أبدى لبنان حينها تحفظه عن ثلاث نقاط (مسكفعام والمطلة والغجر) فُرضت فيها ترتيبات أمنية بالتنسيق مع قوات الطوارئ الدولية. وسألت عما يمنع من الاستعانة بقوات اليونيفل هذه المرة عملاً بالانتداب الممنوح لها من قبل مجلس الأمن الدولي وبموافقة الحكومات اللبنانية المتعاقبة؟.
وأشارت إلى أن «قوات حفظ السلام في لبنان لديها ضوابط في تنفيذ مهمة الأمم المتحدة رغم انحيازها أحياناً إلى إسرائيل وهي لم تدخل في غالب الأحيان في صدامات مع الجنوبيين ضمن مهمتها التي تقع ضمن الفصل السادس، فضلاً عن أن انتشار جيوش أميركية أو فرنسية على الحدود الجنوبية، يندرج ضمن المصالح المشتركة مع الجيش الإسرائيلي».
يوماً بعد يوم، يتكشّف انحياز لجنة الإشراف إلى إسرائيل ومحاولتها اختزال قوات اليونيفل التي تبدو مغيّبة منذ انتهاء وقف إطلاق النار. ولفتت المصادر إلى أن اللجنة تحاول فرض ضغوط على الجانب اللبناني للموافقة على مطالب عملانية تريدها إسرائيل مقابل موافقة المجتمع الدولي على دعم عملية إعادة الإعمار. ميدانياً، رجّحت مصادر عسكرية أن تنسحب قوات الاحتلال من عدد من البلدات الجنوبية من بارون إلى بليدا وميس الجبل وحولا مع الاحتفاظ بأطرافها المحاذية لفلسطين المحتلة على نحو مؤقت. وحتى ذلك الحين، استكملت قوات الاحتلال تفجيراتها في ميس الجبل وعيتا الشعب وبليدا. وفي تلة الحمامص التي تنوي إسرائيل الاحتفاظ بها، نفّذت قواتها أعمال تجريف وحفر ورفع سواتر ترابية قبالة مستعمرة المطلة، واقتلعت عشرات الأشجار في سهل العمرة بين الحمامص والوزاني.

ممثلو الجيش اللبناني سينقلون للجنة التحفظ عن انتشار أي قوة دولية (أ ف ب)

تقرير

أورتاغوس عائدة لضمان بقاء الاحتلال

ميسم رزق

على فداحتها، تبقى «صهيونية» نائبة المبعوث الأميركي الى الشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس، أهون من استماتة بعض الأطراف الداخلية لتبنّي السردية الإسرائيلية حول هزيمة حزب الله. فما قالته في زيارتها، الأسبوع الفائت، من على منبر بعبدا، عن أن «الولايات المتحدة تريد إضعاف حزب الله في لبنان، ومنعه من أن يكون له أيّ وجود في الحكومة أو نفوذ»، له من يلاقيه من ساسة لبنان.
قبل أيام من الزيارة التي قامت بها أورتاغوس الى بيروت (يومَي الخميس والجمعة الماضيين)، زار مساعدون لرئيس الجمهورية العماد جوزف عون العاصمة الأميركية، وعقدوا اجتماعات مع مسؤولين في الإدارة الأميركية، بينهم لقاء مع مبعوث الرئيس الأميركي دونالد ترامب للشرق الأوسط ستيفن ويتكوف، وتردّد أن نائبته حضرت الاجتماع. وجرى خلاله استعراض الأوضاع في لبنان.
وقالت المصادر إنه لم تكن واضحةً طبيعة النقاش الذي جرى، وسط مخاوف من أن هناك من حثّ الإدارة الأميركية على «ضرورة استكمال الضغط على حزب الله، حيث باتَ ضعيفاً ومهزوماً، ويجب طرده من المشهد السياسي بأيّ شكل لإضعافه أكثر». وهو كلام يردّده نواب «تغييريّون» زاروا الولايات المتحدة وعقدوا اجتماعات بهذا الصدد.
وفي السياق نفسه، جهدت قوى على التدقيق في طبيعة النقاش الذي أجرته أورتاغوس في جلستها المغلقة مع رئيس الجمهورية، لأن ما نقل عن الخلوة جاء مخالفاً لما قالته في العلن. فهي طرحت أسئلة بما خصّ ملف تشكيل الحكومة، وخصوصاً بما يتعلق بالوزير ياسين جابر، ومدى احتمال أن يكون عقبةً في وجه المشاريع التي ستطرح في الحكومة، لكن عون أكد أننا «نعرف الوزير جابر جيداً، فهو شخص كفء، ولا يسمح لرأيه السياسي بأن يؤثر على عمله، ونحن مرتاحون له». كما تناولت موضوع الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، مؤكدة التزام بلادها بالتاريخ المحدد في 18 شباط.
كلام المبعوثة الأميركية داخل الاجتماع، ومخالفته في تصريحاتها العلنية تسبّب بمفاجأة للعاملين في القصر الجمهوري، وخصوصاً كلامها عن حزب الله، وشكرها وامتنانها لإسرائيل، الأمر الذي أحرج الرئاسة ودفعها إلى إصدار بيان مقتضب لـ«التبرّؤ» من كلام الضيفة الأميركية. وعلمت «الأخبار» أن أورتاغوس انزعجت كثيراً من البيان الذي صدر من بعبدا، وعبّرت عن غضبها هذا أمام المسؤولين في السفارة الأميركية، فهي وزملاؤها، لم يعتادوا أن يسمعوا خلال جولاتهم أيّ اعتراض على تدخّلهم الوقح في تفاصيل ما يجري داخل البلدان. وفي مزيد من «الوقاحة»، اعتبرت أن هذا الأمر لا يُمكن أن يمُر قبلَ أن تكبُر البلبلة حول تصريحاتها، ما دفع السفيرة الأميركية ليزا جونسون الى التواصل مع وزارة الخارجية الأميركية للتأكيد على عدم صوابية ما قالته أورتاغوس لأنه «يُحرج حلفاءنا ويعطي مادة للآخرين للتهجّم عليهم، بينما لا يحتمل وضع البلد هذا التصريح، ولذا يتوجّب علينا تصحيح الموقف». وعليه، جرى التواصل مع الرئيس عون لتقديم اعتذار عمّا تفوّهت به أورتاغوس ولتأكيد عدم وجود أيّ نية لإحراجه.

> زوّار العاصمة الأميركية حثّوا الإدارة على مواصلة الضغط على الحضور السياسي لحزب الله

من جهة ثانية، جاء تلويح العدوّ بإجراء تمديد ثانٍ لموعد الانسحاب الكامل من الجنوب ليزيّد الغموض حول مصير اتفاق الهدنة، وخصوصاً أنّ إسرائيل تواصل تصعيدها العسكري، سواء جنوباً وحتى بقاعاً، وتسعى للمماطلة من أجل زيادة منسوب التدمير، ويجري الحديث عن عودة أورتاغوس الى بيروت يوم الثلاثاء المقبل لمناقشة هذا الأمر، بينما كشفت مصادر مطّلعة أن «المبعوثة الأميركية لم تتحدث في لبنان عن انسحاب إسرائيلي، وإنما تحدّثت عن إعادة انتشار للجيش الإسرائيلي».
وقد تبدأ أورتاغوس، بحسب مصادر مطّلعة، «بطرح أفكار متّصلة بضبط المعابر على الحدود مع سوريا والسيطرة عليها من قبل الجيش اللبناني لمنع إدخال أسلحة من جديد، وكي لا يتمكن حزب الله من إعادة بناء قدراته العسكرية»، بالإضافة الى رغبتها في «إحياء دعوات متّصلة بنشر قوات دولية على الحدود مع سوريا ووضعها تحت الإشراف الدولي»، معتبرة أن «الكلام هذه المرة مع لبنان سيتناول ضرورة التمركز الإسرائيلي في عدد من التلال الأساسية في الجنوب».

تقرير

بلدة ربّ ثلاثين غير صالحة للسكن

دانيا الأمين

أول من أمس، عاد أبناء بلدة ربّ ثلاثين (قضاء مرجعيون) إلى مسقط رأسهم. ركنوا سياراتهم عند مداخل الأحياء المهدّمة، وبدأوا البحث عن آثار منازلهم في الشوارع الضيقة التي اختفت معالمها تماماً، بعدما حفرها العدوّ عقب وقف إطلاق النار بسكك حديدية مُلّقت بدبابات الميركافا. «العدوّ نفّذ عملية انتقام من رب ثلاثين تصفيةً لحساب بدأ منذ عام 1948»، يقول ابن البلدة حسن فقيه، مشيراً إلى أن «جيش الاحتلال، وفي ظل صمت من تولّوا الإشراف على تطبيق وقف إطلاق النار، عمد في الأشهر الثلاثة الماضية إلى تدمير حارتين تماماً، فيما استباح جنوده بقية المنازل قبل أن يحرقوها».
مقابل بلدة هونين المحتلّة، وموقع مسكفعام الإسرائيلي، شُيّدت منازل ربّ ثلاثين على تلّة ترتفع 650 متراً. «البلدة كانت مسكونة منذ مئات السنين، وفيها مغاور ومدافن ومعاصر زيتون تعود إلى الحقبتين الكنعانية والرومانية»، بحسب مختار البلدة أبو جعفر حمود، لافتاً الى أن «تاريخ رب ثلاثين وحاضرها يرتبطان بقربها من فلسطين، وموقعها الجغرافي المميّز الذي برزت أهميته بعد احتلال العدوّ لفلسطين، عندما أصبحت البلدة منطلقاً للعمليات العسكرية ضد العدوّ ومواقعه القريبة». ويضيف: «عام 1948 استشهد أحمد حسن فقيه على أيدي عصابات الهاغانا بسبب دوره في مقاومة العصابات الصهيونية، التي حاولت تهجير أبناء البلدة وارتكبت مجازر في حولا والمالكية وصلحا، وسقط للبلدة آنذاك عدد من الشهداء ودُمّرت العشرات من منازلها. وبعد اجتياح عام 1978، انتقم جيش العميل سعد حداد من أبناء البلدة، بعدما أصيب حداد برصاص مقاومين، فعمد الى تدمير عدد كبير من منازلها».
قبل التحرير عام 2000، لم يكن عدد منازل البلدة يزيد على 100، فيما سكنتها عائلات قليلة بعد تهجير العدوّ لمعظم أهلها. وبعد التحرير، زاد عدد بيوت البلدة إلى أكثر من 600، دمّر العدو عدداً كبيراً منها في عدوان 2006، وأعاد الأهالي بناءها. أما في الحرب الأخيرة، فقد «دمّر العدو 90% من المنازل تدميراً كاملاً، وأصيب ما تبقّى بأضرار»، بحسب رئيس البلدية علي بركات، مشيراً إلى أن «لا منازل في رب ثلاثين صالحة للسكن، وحتى البيوت المتضرّرة تحتاج إلى وقت طويل لترميمها». ولفت الى أن التدمير لحق بمسجد البلدة وحسينيّتها وخزّان المياه الرئيسي ومغسل الأموات، وبجزء من مبنى البلدية، فيما أُحرقت مكتبتها العامة، وجرف العدوّ ملعب كرة القدم الحديث، والبيوت الحجرية التراثية».
ولم تسلم من التدمير، الذي وقع معظمه بعد وقف إطلاق النار، شبكات الكهرباء والمياه والطرقات وأشجار الزيتون وكروم العنب والرمان وغيرها.
ويشير بركات إلى أن «الخسارة الكبرى كانت سقوط 32 شهيداً من أبناء البلدة، إضافة إلى عدد من المفقودين لا نزال نبحث عنهم بين ركام المنازل المهدّمة».
بركات أشار إلى أن عدد المقيمين في البلدة قبل الحرب كان يقدّر بحوالي 2000 نسمة من أصل حوالي 4300 نسمة، يتردّد بعضهم عليها صيفاً فقط، «بعدما هجّر الاحتلال أهلها خلال سنوات الاحتلال والاعتداءات المتكرّرة الى دول مختلفة».

> فقدت البلدة 32 شهيداً من أبنائها ودمّر 90% من منازلها

وجرّاته ورهانه على فعالية خياراته، انطلاقاً من تقديره بأن ليس من مصلحة حزب الله الرد بما قد يؤدي إلى التدحرج.
يبقى التأكيد على عدم إغفال حقيقة أن العوامل التي يمكن أن تساهم أيضاً في رسم المشهد اللبناني تتجاوز الحدود مع فلسطين المحتلة. فلبنان لن يكون معزولاً عن نتائج المتغيرات التي قد تشهدها المنطقة، إذ إن أياً كان ما ستسلكه التطورات على المسار الإيراني - الإسرائيلي - الأميركي، وتحديداً بعد مواقف ترامب والرد الإيراني برفض المفاوضات، ستكون لذلك انعكاساته على مجمل الوضع الإقليمي بما فيه لبنان. والتقدير نفسه ينسحب أيضاً على مستقبل الوضع في غزة والضفة وانعكاسه على الواقع العربي، من دون إغفال سيناريوهات مستقبل الوضع في سوريا وامتداداته في الساحتين اللبنانية والإقليمية.

معظم التدمير في رب ثلاثين وقع في الشهور الثلاثة الماضية (الأخبار)

تقرير

إسرائيل تراهن على موافقة واشنطن على تمديد المهلة
العدو يضغط لفرض قيود فعّالة على حزب الله

علي حيدر

تتعدّد المؤشرات في تل أبيب وواشنطن إزاء مستقبل الاحتلال لجزء من الأراضي اللبنانية المتاخمة للحدود مع فلسطين المحتلة. فقد طلب بنيامين نتنياهو من واشنطن تمديد بقاء قواته في لبنان أسابيع إضافية، بذريعة أن الجيش اللبناني «لا يفرض قيوداً فعّالة على تحركات حزب الله»، ما قد يسمح بعودة مقاتليه إلى المناطق الحدودية بسرعة، بحسب القناة 12 العبرية. ويشير ذلك إلى أن العدو يطمح إلى ما هو أبعد مما ورد في الاتفاق بخصوص جنوب الليطاني، ويراهن على ابتزاز الحكومة اللبنانية بورقة الاحتلال للضغط من أجل المضي في خطوات جادّة في مواجهة المقاومة. ويشكّل مثل هذا السيناريو جوهر الرهان الإسرائيلي إزاء مستقبل الوضع في لبنان. ومما يحفّز العدو في هذا السياق، عدم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للحرب بالتدمير التام لقدرات حزب الله أو إلى المستوى الذي يمنعه من القدرة على مواصلة القتال.
وفي المقابل، لفتت تقارير إسرائيلية إلى أن الإدارة الأميركية أبلغت تل أبيب بضرورة استكمال انسحاب جيشها من جنوب لبنان بحلول 18 شباط الجاري. ويبدو أن هذا الموقف ينطلق، حتى الآن، من إدراك الإدارة الأميركية للمفاعيل السلبية لبقاء قوات الاحتلال في أكثر من عنوان، منها المسار السياسي المرسوم أميركياً للواقع اللبناني، وإبقاء التهديد الإسرائيلي ماثلاً أمام الرأي العام، ما يتعارض مع الأولويات التي تريد واشنطن فرضها، إضافة إلى إمكانية أن تتدحرج التطورات على خلاف التقديرات الإسرائيلية.
مع ذلك، لا تزال إسرائيل تراهن على أن تؤدي الاتصالات مع واشنطن إلى تفاهمات تلبّي مطلبها، ويبدو أن هناك آمالاً في تل أبيب في تحقيق ذلك. وهو ما يفتح باب التساؤل عما إذا كان الانسحاب سيشمل كل القرى والنقاط العسكرية التي يتمسّك بها العدو، أم سيبقى في ما تبقّى منها أو الانسحاب من القرى والبقاء في التلال.
تشي المواقف والمساعي الإسرائيلية بأن اليوم الذي يلي سيكون زاخراً بالرسائل والدلالات أيا كان السيناريو الذي سيتحقق. فالانسحاب يشكل إنجازاً للمقاومة وأهلها ويفتح الطريق أمام عودة السكان إلى قراهم والبدء في إعادة إعمارها. والبقاء في عدد من القرى المتبقية و/ أو في عدد من التلال ينطوي على تداعيات ومخاطر، كونه يُظهر أن الدولة اللبنانية فشلت في هذا التحدي. ولتجنّب هذا السيناريو، ينبغي عليها التحرك بشكل جدّي في واشنطن في وجه المساعي الإسرائيلية، وشرح الموقف من زاوية المخاطر التي يمكن أن يرتّبها تمديد بقاء قوات الاحتلال على اتفاق وقف إطلاق النار بما يربك عملية بناء الدولة.
وفي الموازاة، يعني ذلك أيضاً أن الحراك الشعبي سيبقى قائماً في حال عدم الانسحاب، ويمكن أن يتطور إلى خيارات تساهم في تعزيز الضغوط على كل الأطراف. وفي حال فشل هذه الخيارات فإن الواقع سيكون مفتوحاً على أكثر من خيار.
الجدير بالذكر أن إصرار العدو على البقاء في عدد من القرى المتاخمة للحدود، و/ أو عدد من التلال ذات المزايا الجغرافية، يؤشر أيضاً إلى المخاوف الأمنية التي لا تزال راسخة في وعي العدو، جمهوراً وقيادة، بعد طوفان الأقصى، وحاجته الملحّة إلى ترسيخ الشعور بالأمن لدى مستوطنيه من خلال بقاء جزء من قواته، فضلاً عن أنه خيار مطلوب من الناحية العسكرية في ظل قرار العدو بمواصلة اعتداءاته في الساحة اللبنانية بالتفاهم مع واشنطن. وهو خيار يتلاءم مع متطلبات الاستراتيجيتين الإسرائيلية والأميركية. فالعدو يرى أن حزب الله يواصل مسار تعافيه وترميم قدراته، وينطوي على مخاطر متصاعدة، ويقوّض بنسبة أو بأخرى جزءاً مهماً من إنجازات العدو العسكرية خلال الحرب. ولذلك يصرّ، بموافقة واشنطن، على مواصلة توجيه ضربات نقطوية مدروسة، مستغلاً تقديره لأولويات حزب الله في هذه المرحلة وما تفرضه من ضوابط حتى الآن، وعدم توقع أي خطوات جدية من الدولة اللبنانية لكبح هذا المسار العدواني. لكنّ المتغير الأكثر حضوراً في خلفية الخيار العدواني هو فقدان المقاومة خط إمدادها عبر سوريا بعد التحولات التي شهدتها أخيراً، إلى جانب تحولات الداخل اللبناني وآفاقه، وهو واقع عزّز من اندفاع العدو

تقرير

تنفيعات لأعمال الضيافة والتشريفات

عقود رضائية في الضمان بـ«الجملة»

بدلاً من إجراء مناقصات عمومية، أطلقت إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 12 اتفاقاً رضائياً لتقديم خدمات متنوّعة من بينها أعمال الضيافة والتشريفات. هذا السلوك يخالف قانون الشراء العام ويضرب قانون العمل بعرض الحائط، إذ أنه يحوّل المؤسسة المعنية بالحفاظ على حقوق العمال إلى «قدوة» في تبديد حقوق العمال.

تطلب إدارة الضمان خدمات يمكن لأيّ مقاول تنفيذها مثل صيانة الكهرباء والمولدات او تنظيف الحمامات

في الأسابيع الأولى من السنة الجارية، أطلقت إدارة الضمان 12 اتفاقاً رضائياً مع موزّدين وأشخاص ومؤسسات بقيمة إجمالية تبلغ 4 مليارات و628 مليون ليرة. وبحسب نصوص العقود التي أبلغت الإدارة بها هيئة الشراء العام، ونشرت على الموقع الالكتروني للهيئة، تعاقدت إدارة الضمان مع أشخاص للقيام بأشغال مختلفة في مكاتب الضمان في بيروت والمناطق، مثل «القيام بأعمال الضيافة والتشريفات وما تتطلبه المديرية العامة من أعمال، ومتابعة الحملات الإعلامية، والتدقيق والتصحيح اللغوي للبيانات الصادرة عن إدارة الصندوق، فضلاً عن صيانة الأثاث الخشبي، والحمامات والصرف الصحي، والسنترالات الهاتفية، والكهرباء والمولدات، والإشراف على النسخ الاحتياطية الخاصة ببيانات الضمان والمضمونين»، وللتعمية على حقيقة مخالفة قانون هيئة الشراء العام، اذعت الإدارة في كلّ العقود أنّها استندت إلى الفقرة الأولى من المادة 46 في قانون الشراء العام، والتي تجيز استخدام العقد الرضائي في حال عدم توافر موضوع الشراء إلا عند موزّد أو مقاول واحد، علماً بأن ما تطلبه إدارة الضمان هو عبارة عن خدمات يمكن لأيّ مقاول تنفيذها، مثل صيانة الكهرباء في المراكز، أو المولدات، أو تنظيف الحمامات، أو حتى القيام بالتشريفات وأعمال الضيافة. وفي المقابل، لم تقدم أيّ تبرير لعدم استدراج العروض أو طلب إجراء مناقصة عمومية لتأمين صيانة السنترال، على سبيل المثال. وبحسب العقود الرضائية الاثني عشر الموقعة بمعظمها يومي الرابع والخامس من شباط الجاري، ستتعاقد إدارة الضمان مع عدد من الأشخاص والمؤسسات الصغيرة للقيام بأعمال يمكن للمستخدمين في الصندوق تنفيذها. فعلى سبيل المثال، ستوكل الإدارة أمر «ترحيل الحسابات عن عام 2024، وإصدار ميزان مراجعة، وتحديد الفروقات في اليوميات» للسيد سعيد القعقور (هو موظف سابق في الضمان أثير حوله جدال واسع بشأن كفاءته ولا سيما أنه كان عراب تنفيذ العقد الاستشاري لتطوير الضمان الممول بهبة أوروبية). وفي المقابل، ستدفع الإدارة للقعقور مبلغ 380 مليون ليرة، أو 4 آلاف و245 دولار في الشهر الذي سينفذ فيه العمل، لأنّ مدّة العقد تبدأ من 15 شباط الجاري، وتنتهي في 15 آذار المقبل.

أطلقت إدارة الضمان 12 اتفاقاً رضائياً مع أشخاص للقيام بأعمال الضيافة والتشريفات (أرشيف)

وعلى إثر استئجار الإدارة مكتباً جديداً لفرع النبطية، ستدفع 206 ملايين ليرة، أي ألفي و300 دولار، للسيد محمد غازي هاشم بدل «إعداد خرائط تفصيلية للمكتب». وبحسب العقد الموقع مع هاشم، تطلب الإدارة في مقابل المبلغ المدفوع لهاشم تصوراً فقط لعدد من المكاتب في المركز الجديد، علماً بأنّ هاشم لن يكون المشرف على التنفيذ. كما ستدفع الإدارة مبلغ 330 مليون ليرة، أي 3 آلاف و687 دولاراً للسيد أسامة الزهيري (موظف سابق في الضمان) بدل «تقديم دراسات متعلقة بتوحيد مسالك وانتظام العمل في المكاتب، وزيادة إنتاجيتها، وإبداء الرأي بكافة المواضيع التي يطلبها منها المدير العام»، علماً بأن الزهيري لم يكن يقوم بهذه المهام عندما كان مستخدماً في الصندوق، وأنّ هذه المهمة هي من صلب مهام مديريات أخرى في الصندوق ولا حاجة لاستقدام متعاقدين للقيام بها.

من جهة ثانية، تقوم إدارة الضمان بإجراء عقود من خارج قانون العمل، مع أنّها المعنية مباشرة بمراقبة حسن تنفيذ أرباب العمل لقانون العمل. فتقوم بالدفع لمتعاقدين لقاء خدماتهم مبالغ مقطوعة، وتضع في العقود مواد تعتبر أنّ «العقد ليس بعقد عمل، ولا يخضع لأيّ من أحكام قانون العمل أو الضمان الاجتماعي». مثلاً، ستدفع الإدارة بشكل مقطوع للسيد محمد عطوي مبلغ 330 مليون ليرة، أي 3 آلاف و687 دولاراً، بدل القيام بتأمين أعمال الضيافة والتشريفات في المديرية العامة للضمان، وما تطلبه أمانة سر الصندوق. وتمتد مدّة العقد على 6 أشهر، لذا ستتقاضى عطوي قيمة العقد على 6 دفعات متساوية كل شهر.

(الأخبار)

على الخلاف

ضربت أزمة جديدة مسار تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة، بعدما أعلنت حركة «حماس» تأجيل الإفراج عن الدفعة السادسة من الأسرى، متهمةً تل أبيب بالتنصّل من التزاماتها. وفي مواجهة هذا التطوّر، عقد «الكابينت» الإسرائيلي اجتماعاً طارئاً انتهى بتهديدات ذات سقف عالٍ، عنوانها استئناف القتال في حال لم يتمّ الإفراج عن الأسرى بحلول ظهر السبت. وذلك بدعم واضح من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي تبنّى روايّة تشمل تغيير قواعد الصفقة، بعد طرحه خطة غير متوقّعة لتهجير الفلسطينيين من غزة. وفيما تكثّف قطر مساعيها لإنقاذ الاتفاق، وفي انتظار وصول مبعوث ترامب إلى المنطقة، يبدو أن مصر تحافظ على موقفها الرافض للتهجير، خلافاً للأردن الذي أظهر تراجعاً ملحوظاً بعد زيارة ملكه لواشنطن. أمس، وإذ تتزايد المخاوف من انهيار الاتفاق والعودة إلى الحرب، وسط انقسام إسرائيلي داخلي بين من يرون ضرورة استكمال الصفقة ومن يستعجلون إنهاءها، تحاول «حماس» استخدام ورقة الأسرى للضغط على إسرائيل لكشف نواياها الحقيقية ودفعها إلى إعلان قرارها، سواء بالالتزام بالاتفاق أو الاتجاه نحو استئناف الحرب

جهود متسارعة لإنقاذ الاتفاق: العدو يلوّح باستئناف الحرب

بعد إعلان حركة «حماس» تأجيل الإفراج عن أسرى الدفعة السادسة حتى إشعار آخر، بسبب تنصّل الاحتلال الإسرائيلي من تنفيذ البنود المتّفق عليها في البروتوكول الإنساني المشمول بالمرحلة الأولى من صفقة التبادل، عقد «الكابينت» الإسرائيلي اجتماعاً، أمس، لبحث كيفية إدارة هذه الأزمة المستجدّة. وخلال الاجتماع، أقرّ أعضاء «الكابينت» دعم خطة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، والتي تتضمّن مهلة للإفراج عن الأسرى حتى السبت المقبل - ما يعني عملياً تغيير قواعد المراحل التالية من اتفاق وقف إطلاق النار -، إضافة إلى رؤيته حول تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة.

وعقب الجلسة، أدلى مصدر سياسي إسرائيلي - عادة ما يكون مكتب نتنياهو - بتصريحين منفصلين، أشار في أولهما إلى أن رئيس الحكومة أصدر تعليماته بـ«تعزيز القوات في قطاع غزة ومحيطه والاستعداد لأي سيناريو إذا لم تُفرج حماس عن المختطفين السبت المقبل»؛ واعتبر في ثانيهما أن «حماس خرقت الاتفاق»، ولذلك «لن يكون هناك تقدّم في تنفيذ الصفقة أو في المفاوضات حول المرحلة الثانية من دون الإفراج عن المختطفين التسعة، خلال الأيام القليلة المقبلة». وفي وقت لاحق، نشر نتنياهو مقطع فيديو أعلن فيه أن «جميع الأعضاء أعربوا عن استيائهم من الوضع المروّع لثلاثة مختطفين أُطلق سراحهم السبت الماضي». وحذّر من أن «القرار الذي اتّخذه الكابينت بالإجماع هو التالي: إذا لم تُعِد حماس المختطفين حتى ظهر السبت، فسيتم إنهاء وقف إطلاق النار، وسيعود الجيش الإسرائيلي إلى القتال العنيف حتى تحقيق الحسم النهائي ضد حماس».

نتنياهو هدّد بإنهاء وقف إطلاق النار، والعودة إلى القتال العنيف حتى تحقيق الحسم النهائي

وكانت «القناة 13» العبرية كشفت عن بعض تفاصيل اجتماع «الكابينت» الذي استمرّ نحو أربع ساعات، حيث اندلع خلاف بين الوزراء فور عرض مسؤول أمني موقفه بشأن استكمال تنفيذ الصفقة. وأوضحت القناة أن رئيس جهاز «الشاباك»، رونين بار، حذّر من تفجير الاتفاق، مشيراً إلى أن «أي تحرك عسكري الآن قد يعرّض عودة ثلاثة مختطفين يوم السبت للخطر»، داعياً إلى «إتاحة الفرصة للوسطاء للتدخل». وفي المقابل، طالب وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، بـ«السيطرة على رفح فوراً ووقف المساعدات الإنسانية»، غير أن العضو في «الكابينت»، أرييه درعي، عارضه، مشدّداً على أنّه «لم يكن هناك خرق للاتفاق، ويجب الانتظار حتى يوم السبت، واستعادة المختطفين أولاً، ثم اتخاذ قرار بشأن الخطوات المقبلة». ومن جهته، أبدى رئيس حزب «عوتسما يهوديت»، إيتمار بن غفير، استعداده للعودة إلى الحكومة، بعد ثلاثة أسابيع ونصف أسبوع من استقالته بسبب توقيع الاتفاق مع «حماس». وفي مقابلة مع موقع «واينت»، قال: «إذا عاد نتنياهو إلى الحرب، فساعود الآن إلى الحكومة»، مضيفاً أن «علينا اغتنام الفرصة التي قالها ترامب، فقد أعطى إنذاراً نهائياً حتى ظهر السبت، وإذا لم يتمّ الإفراج عن المختطفين، يمكننا العودة إلى القتال».

وفي سياق محاولات الوسطاء منع الاتفاق من الانهيار، أفادت «قناة كان» العبرية بأن قطر تُجري محادثات مكثّفة لإنقاذ اتفاق وقف إطلاق النار، مشيرة إلى أن مبعوث ترامب، ستيفن ويتكوف، سيصل إلى المنطقة خلال وقت قصير. ونقلت صحيفة «هآرتس»، بدورها، عن مصدر قوله إن «تل أبيب مستعدّة للمضي قدماً في صفقة الأسرى الحالية إذا تم الإفراج عن المختطفين السبت»، فيما أوضح موقع «أكسيوس» أن «نتنياهو لا يطالب بالإفراج عن جميع المختطفين الـ76 السبت، بل يريد مواصلة تنفيذ المرحلة الأولى».

في المقابل، جدّدت حركة «حماس»، في بيان صحافي، رفضها تصريحات ترامب بشأن تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة تحت ذريعة إعادة الإعمار، مؤكدة أن «ما فشل الاحتلال في تحقيقه عبر العدوان والمجازر، لن يُفلح في تحقيقه عبر مخططات التصفية والتهجير». كما جدّدت التزامها باتفاق وقف إطلاق النار ما دام الاحتلال ملتزماً به، مذكّرة بأن «الاتفاق تمّ برعاية وضمانة مصر وقطر والولايات المتحدة، وشهد عليه المجتمع الدولي»، وحمّلت الحركة «الاحتلال مسؤولية أي تعقيدات أو تأخير».

(أ ف ب)

وعلى الأرض، تصاعدت الاحتجاجات عقب تطوّر الأزمة، حيث أغلق محتجّون إسرائيليون شارعاً في منطقة غلاف غزة للمطالبة بالمضي في تنفيذ الصفقة. كما ردّت عائلات المختطفين على تصريح نتنياهو الذي هدّد بإنهاء وقف إطلاق النار، بأن «الرهائن لا يجب أن يبقوا في الأسر»، مطالبة باستكمال المفاوضات بشكل عاجل وإعادة جميع المختطفين في أقرب وقت ممكن.

(الأخبار)

تقرير

ارتفاع الأسعار 64 مرّة منذ الانهيار

تقف الحكومة العتيدة أمام تحدٍّ كبير، إزاء ما يتردد عن كونها حكومة إصلاحية ستتعامل مع قضايا الناس بشكل أساسي في الاقتصاد والمجتمع، إذ يبدو أن تضخّم الأسعار يواصل المسار من دون توقّف، وإن تباطأت معدلاته. فبنهاية السنة الماضية، يكون التضخّم قد سجّل منذ مطلع عام 2019 زيادة في الأسعار بنحو 64 مرّة عما كانت عليه في نهاية 2018، أي زادت بنسبة 6450%. وفي عام 2024 وحده، ارتفعت الأسعار بنسبة 18,1% رغم استقرار سعر الصرف الذي كان المسؤول الأساسي عن مسار التضخّم المفرط الذي سيطر على لبنان في السنوات الخمس الأخيرة.

يواصل الاقتصاد العمل وفقاً لآلياته التقليدية القائمة على الاستيراد لتأمين الحاجات المحلية بنسبة تفوق 80%

يرتّب هذا الارتفاع المتواصل أعباء كبيرة على المجتمع والاقتصاد. فأكلاف الإنتاج تزداد بشكل متواصل، وتجعل كلفة التصدير أعلى مما كانت عليه وبالتالي تدفع تنافسية السلع المنتجة محلياً إلى الانخفاض أكثر فأكثر. كما إن الزيادات المتواضعة والترقيعية التي أقرّت على الأجور لم تكن كافية لتغطية أكثر من نصف هذا التضخّم في الأسعار بشكل عام. وفي ظل هذا الوضع، يواصل الاقتصاد العمل وفقاً لآلياته التقليدية القائمة على الاستيراد لتأمين الحاجات المحلية بنسبة تفوق 80%، ما يعني أن مصادر التضخّم التي كانت في غالبيتها محلية إبّان الانهيار حين أفلست المصارف وانهار سعر الليرة مقابل الدولار حتى تحوّل سعر الصرف من عامل أمان أيام التثبيت النقدي، إلى محفّز لتضخّم الأسعار في دوامة لا متناهية بينهما وفوقها جاءت موجة من التضخّم الخارجي إثر جائحة كورونا... هذه الأسباب لم تعد هي نفسها قائمة اليوم بعدما مضى على استقرار سعر الصرف أكثر من سنة ونصف سنة، وبالتالي عاد الاقتصاد يتأثّر بالأسباب المرتبطة ببنيته العميقة المتعلقة بالاستيراد الممول بواسطة التدفقات المالية الآتية من الخارج.

في عام 2024، سجّل أن الأسعار تدولرت بشكل شبه كامل ما عدا بعض الأجور التي ما تزال تدفع بالليرة، إنما هذا الأمر يعني في ظل استقرار سعر الصرف، أن ارتفاع الأسعار المقوّمة بالدولار النقدي وليس بالليرة اللبنانية فقط. كان هذا الأمر طبيعياً مع موجة التضخّم التي اجتاحت العالم في بدايات سنة 2022، إلا أن مفاعيل هذه الموجة انتهت الآن، فلا يمكن القول إن استمرار الأسعار بالارتفاع هو تضخّم مُستورد من الخارج.

بهذا الشكل انتقل التضخّم من كونه مشكلة نقدية (تتعلق بانهيار سعر الصرف) إلى كونه مشكلة اقتصادية حقيقية. فالأسعار ترتفع في السوق بشكل مستمرّ من دون تفسير واضح لذلك. قد يكون هذا الأمر عبارة عن تصحيح في السوق من قبل أصحاب المصالح الذين يحاولون إعادة أرباحهم إلى مستويات ما قبل الأزمة أو حتى لرفعها أكثر مما كانت قبل الأزمة، لكن الحقيقة أنها مشكلة اقتصادية ستكون أحد التحديات الكبيرة أمام الحكومة اللبنانية التي ستحتاج إلى استخدام السياسات المالية والنقدية (بالتعاون مع مصرف لبنان) لحلّها بشكل جذري، علماً بأن التعاون الحالي بينهما مقتصر فقط على استقرار سعر الصرف.

من المثير للاهتمام أن الأسعار أخذت منحى أكثر تصاعدياً منذ بداية الحرب. ففي المدة الممتدة بين نهاية آب ونهاية كانون الأول، ارتفع معدّل الأسعار الاستهلاكية بنسبة 7%، وهي نسبة مرتفعة خلال أربعة أشهر فقط. إذ تبيّن أرقام الإحصاء المركزي الأخيرة أن نسبة التضخّم في السلع الغذائية بلغت في هذه المدة، 12%، في حين بلغ التضخّم في أسعار الألبسة والأحذية نحو 11%. والمفاجئ هو ارتفاع أسعار التعليم في شهر كانون الأول فقط بنحو 30%.

(الأخبار)

المقاومة تحرج الاحتلال: فلْتنكشف النوايا

يحيى دبوق

جاء قرار حركة «حماس» تأجيل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين، والذي كان مقرّراً يوم السبت المقبل، رداً على تسويف إسرائيل في تنفيذ التزاماتها بموجب المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، وكذلك تأخيرها المتعمّد إطلاق مفاوضات المرحلة الثانية منه. والواقع أن الردّ كان موفّقاً، كونه يحقّق الصدمة المطلوبة لدى الجانب الآخر، كما أن من شأنه أن يدفع إسرائيل إلى العودة إلى طاولة المفاوضات بالجدّية المطلوبة، أو أن يجلّي نيّاتها الحقيقية، في حال كانت تخطط لاستئناف الحرب. وسبق لتل أبيب، إلى جانب مماطلتها في تنفيذ التزاماتها، أن بعثت بإشارات دالّة على رغبتها في استئناف الحرب؛ إذ كرّر رئيس حكومتها، بنيامين نتنياهو، في أكثر من مناسبة خلال الأيام الماضية التي أعقبت زيارته إلى الولايات المتحدة، أن «المهمّة في غزة لن تنتهي إلّا بعد تدمير حركة حماس»، بل وأعطى هذه المهمّة الأولوية على ما عداها، بما في ذلك التطبيع مع السعودية، معلناً أنه ليس معنياً بـ«صفقة مقابل صفقة» كان قيل عنها الكثير خلال زيارته إلى واشنطن وفي أعقابها، وعنوانها: إنهاء الحرب مقابل التطبيع.

من جهتها، تحدّثت مصادر إسرائيلية وُصفت بأنها «وازنة ومطّلعة»، في تسريبات إلى الإعلام العبري «مقصودة وموجّهة»، عن أن نتنياهو «يعمل على نسف العملية التفاوضية»، وأنه غير معنيّ بإنهاء الحرب، بل يريد استكمال المهمّة عبر القتال في غزة؛ علماً أن ثمة فرضيات مغايرة تذهب إلى أن العامل الداخلي هو الذي يدفع رئيس الحكومة إلى التسويف لأهداف ترتبط بتعزيز استقرار ائتلافه المهدّد بالسقوط، في ما لو قرّر المضيّ قدماً في اتفاق وقف إطلاق النار. وأياً يكن، فإن قرار «حماس» جاء في مكانه؛ إذ لو أرادت إسرائيل العودة إلى الحرب، فإن عدد الأيام التي تكسبها غزة من دون قتال لا يغيّر كثيراً في المعادلة، فيما يظلّ الاحتفاظ بورقة الأسرى خياراً أكثر فاعلية، خاصة في حال كانت تل أبيب تبحث عن أعذار فقط تبرّر عودتها إلى القتال.

وعلى رغم أن الرهان كان كبيراً على دور الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في إنهاء الحرب، فإنه تبدّد نسبياً نتيجة خطة الأخير لتهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، والتي الحقت بذلك الدور أضراراً كبيرة، كونها أحيت الآمال الإسرائيلية بإمكانية العودة إلى الحرب لتحقيق هدف الترحيل، خاصة بعدما جاءت نتائج القتال مخيّبة للآمال والسقوف العالية والتوقعات لدى الجمهور الإسرائيلي. وبالعودة إلى خطوة «حماس»، فقد بدت دعوة وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، ردّاً عليها، إلى التجهيز لكل السيناريوات، بمثابة رسالة واضحة بأن قرار استئناف الحرب قد يكون قريباً، علماً أن هكذا دعوة تصلح أيضاً لأن تكون جزءاً من مناورة، بقصد من ورائها أن يكون سقفها عالياً، لتتناسب مع قرار «حماس» تجميد إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين. كما أن تصريحات ترامب نفسه حول تغيير شروط الاتفاق (من مراحل متعدّدة إلى اتفاق شامل دفعة واحدة)، والتهديد بوقف الصفقة، تُعدّ دالّة في سياق ما ورد فيها من تهديدات عالية النبرة، وتشير إلى أن الهدف الذي أرادته «حماس»، أي الصدمة، قد تحقّق بالفعل.

تشير التوقعات إلى احتمال أن يتدخّل الوسطاء لبلورة حلول من شأنها أن تعيد الجانبين إلى سكة التفاوض

ويبقى واضحاً أن المرحلة الحالية ستكون مخصّصة للانتظار والترقّب، في ظلّ توقعات تشير إلى احتمال أن يتدخّل الوسطاء لبلورة حلول من شأنها أن تعيد الجانبين إلى سكة التفاوض. وللمفارقة، سيكون الجانب الأميركي، الذي يزايد في ردّ فعله على إسرائيل نفسها، هو المتقدّم والأكثر فاعلية وتأثيراً، من بين الوسطاء الذين يُنتظر تحرّكهم لمنع انهيار العملية التفاوضية ووقف إطلاق النار. وبالمجمل، فقد أحسنت «حماس» لجهة توقيت قرارها ومضمونه، متخذةً خطوة ذكية لكشف نيّات الطرف الآخر، وتسريع خطواته: إمّا العودة إلى التفاوض مع تنفيذ الالتزامات كاملة ورفع الشكوك والخشية لدى الجانب الفلسطيني، وإمّا التمهيد لاستئناف الحرب وإن بتوقيت لم يكن وارداً في التخطيط الابتدائي الإسرائيلي.

على الغلاف

مصر تؤجّل زيارة رئيسها... وتعدّ مقترحاً بديلاً

هل طوّع ترامب ملك الأردن؟

مواقف متقلبة للملك الاردني بشأن خطة التهجير من قطاع غزة (أ ف ب)

يبدو أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، نجح في دفع الملك الأردني، عبدالله الثاني، الذي زاره في البيت الأبيض، أمس، إلى التراجع عن موقفه المعلن برفض تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى مصر والأردن، مذكّراً إياه بأن الولايات المتحدة «تدفع الكثير من الأموال لمصر والأردن». لكنّ مصر، في المقابل، لم تُظهر أي تراجع عن موقفها، وسط مؤشرات إلى أن الرئيس عبد الفتاح السيسي أرجأ زيارته إلى الولايات المتحدة، والتي كان يفترض أن تجري الأسبوع المقبل.

وغاب الرفض التام لخطة التهجير عن مواقف الملك الأردني، أثناء وقوفه إلى جانب ترامب وحديثهما إلى الصحافيين، ما يجعل الرفض الأولي موقفاً شعبوياً يخفي كلاماً آخر ينطوي على استعداد للمساومة، وهو ما يبرّر ما كتبه الملك لاحقاً على منصة «إكس» من أنه أبلغ ترامب «معارضته الشديدة لتهجير الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية»، وأن ذلك «موقف عربي مشترك»، وإن وصف اجتماعه مع ترامب بأنه «بنّاء».

وبدا الملك الأردني أكثر تقبّلاً لمشروع التهجير، حينما أبدى استعداد الأردن لاستقبال 2000 طفل مريض من القطاع. وفي ما يتعلّق بوجود أرض يمكن أن يعيش عليها الفلسطينيون، قال الملك: «علينا أن أعمل ما فيه مصلحة بلدي»، مضيفاً: «إننا يجب أن نضع في الاعتبار كيفية تنفيذ ذلك، بما يخدم مصلحة الجميع». كما تحدّث عن خطة تعهّدها مصر حول كيفية العمل مع الولايات المتحدة في شأن طرح الرئيس الأميركي، مضيفاً أن ترامب «يتطلّع إلى مجيء مصر لتقديم هذه الخطة. وسنكون في السعودية لمناقشة كيفية عملنا مع الرئيس ومع الولايات المتحدة». وتابع: «فلننتظر حتى يأتي المصريون ويقدّموا الخطة للرئيس». والأكثر إثارة للاستغراب، كان سكوت عبدالله الثاني عن إعلان ترامب أمامه تأييده ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهو ما كان يعتبره الأردن الخطر الأكبر عليه، باعتبار أن أي تهجير آخر من الضفة سيكون بصورة أساسية إلى الأردن، الذي لطالما نظرت إليه إسرائيل باعتباره الوطن البديل للفلسطينيين. بدوره، أعلن الرئيس الأميركي أنه أجرى «نقاشات سريعة مع العاهل الأردني. ولإحقاً سنجري نقاشات أطول»، قائلاً إنه يعتقد «بنسبة 99% بأننا سنتمكن من إنجاز شيء مع مصر أيضاً». وأضاف: «إننا سنُدير غزة بشكل صحيح للغاية ولن نشتريها»، مشيراً إلى أنه لن يسعى للمشاركة شخصياً في تطوير غزة عقارياً، وزاعماً أن «الفلسطينيين سيعيشون بأمان في مكان آخر غير غزة، وأدرك أننا قادرون على التوصل إلى حل». وفي ما يتعلّق بالضفة الغربية، أبدى ترامب تأييده لضم إسرائيل لها، وقال في رد على سؤال في هذا الشأن إن «الأمر سينجح».

أما في ما يخص موقف مصر، فبرزت مؤشرات إلى إرجاء زيارة السيسي إلى واشنطن، في ضوء الإفادات «المتشائمة» التي يرسلها وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، الموجود في العاصمة الأميركية. وبحسب مصادر مصرية، ترتبط تلك الإفادات بغياب رؤى واضحة لدى واشنطن في الوقت الحالي في ما يخص قطاع غزة، وعدم التوصل إلى أي إجابات حاسمة، وهو ما زاد من التعقيدات السيناريوات المطروحة للعلاقات المصرية - الأميركية. وكانت المخابرات المصرية شكّلت لجنة مشتركة مع عدة جهات لبحث طرق التعامل مع أي قيود أميركية، على أن تقدّم تقريراً إلى السيسي خلال أيام. ويقول مسؤول مصري إن ما جرت مناقشته، في اليومين الماضيين، تناول «السيناريوات البديلة في حال تصاعد الضغوط الأميركية والتي قد تشمل وقف المساعدات، إذا ما استمر الرفض المصري المعلن للمخططات الأميركية». ويوضح المسؤول أن «هذه التصورات لا تندرج في إطار مصري فقط، ولكن في إطار أوسع مدعوم من الجامعة العربية التي سيكون منوطاً بها لعب دور أكبر في الأسابيع المقبلة».

وإلى جانب ما تقدّم، تتحرك القاهرة بتنسيق أمني واستخباراتي مع السعودية بشكل أساسي، وهو تحرّك يستهدف تقديم مقترح مصري للتعامل مع الوضع في قطاع غزة، بالإضافة إلى تبنّي «جامعة الدول العربية» مقترحاً مشابهاً للمقترح المصري، خلال قمة القاهرة في الـ27 من الشهر الجاري، على ألّا يتم تقديم الطرح المصري إلا بعد التوافق مع المقاومة والسلطة الفلسطينيتين.

وتقترح القاهرة منح وقت أطول لتسوية الخلاف الفلسطيني - الفلسطيني، عبر التوافق على فترة انتقالية تمهّد لإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تكون الأوضاع في الأخير على ما هي، «ريثما يتم إجراء الانتخابات تحت إشراف السلطة وبمشاركة من المقاومة بصورة لا تستفز الإدارتين الأميركية والإسرائيلية». وعلى رغم عدم التوافق على الفترة الانتقالية التي قد تمتد لعامين أو أكثر، ترى مصر أن المضي قدماً في هذه الخطة سيكون الأفضل، في ظل تعثّر المصالحة الفلسطينية حتى الآن».

وبحسب مسؤول سعودي تحدّث إلى «الأخبار»، فإن الأولوية في الوقت الحالي ليست لزيارة البيت الأبيض من قبل المسؤولين العرب أو ترتيب موعد لزيارة ترامب إلى السعودية - والتي قد تشمل لقاءات مع قادة عرب أيضاً -، ولكن لتثبيت وقف إطلاق النار في غزة ومنع انهيار التهدئة. ويشدد المسؤول على أن اللقاءات مع الجانب الأميركي حول غزة «لا يمكن أن تتم من دون بلورة موقف واضح ليكون أساساً للنقاش»، مؤكداً أن الدعم السعودي لعملية إعادة الإعمار «لا يمكن الحديث عنه من دون توافر أسس للتهدئة المستدامة، وهو ما سيجري الحديث عنه بشكل واضح لمنع تكرار أخطاء الماضي». ويضيف أن إعادة الإعمار المخطّطة لا يمكن دعمها سعودياً «من دون وجود الفلسطينيين داخل أراضيهم والتوافق على التهدئة المستدامة».

(الأخبار)

> الرياض لا ترى زيارة واشنطن أو استقبال ترامب أولوية وإنما تثبيت التهدئة في غزة

وقف إطلاق النار في مهبّ الريح: ترامب يجازف بأمن العالم

ريم هاني

بعدما أعلن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بدء «نفاد صبره» من سير وقف إطلاق النار في قطاع غزة، مشجّعاً إسرائيل على «إلغاء» العمل بدءاً من السبت، كثرت التكهنات حول مستقبل الاتفاق الهش بالفعل، ومدى إمكانية صموده مستقبلاً، حتى في حال تم تجاوز العقبات الأخيرة التي تزيدها تصريحات الرئيس الجمهوري، غير المتزنة، تعقيداً. ويأتي ذلك في حين يقرّ العديد من المسؤولين الإسرائيليين بأنّ حكومة بنيامين نتنياهو ارتكبت، ولا تزال، العديد من الخروقات التي تحدّثت عنها المقاومة الفلسطينية، ما يُنذر بأنّ ترامه قد يعمد، فعلياً، إلى «إنقاذ» حليفه نتنياهو، من خلال السماح له بإسقاط الاتفاق. ومع أن مسؤولين إسرائيليين اعترفوا، في حديث إلى وسائل الإعلام، بأنّ موقف «حماس» يأتي على الأرجح «ردّاً على خطة ترامب للاستيلاء على القطاع»، واشتياه الحركة بأن نتنياهو لن يخرط في مفاوضات جادّة بشأن المرحلة الثانية من الاتفاق، تحدّث مسؤولون أميركيون عن أنّ الإدارة الأميركية «ستدعم إسرائيل» في حال «فشل الاتفاق».

وسبق أن أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، في تقرير، أنّه فيما كان من المفترض أن تبدأ المفاوضات المشار إليها مطلع الأسبوع الماضي، فقد أرجأ نتنياهو إرسال فريقه إلى قطر، حتى أوائل هذا الأسبوع. وطبقاً لخمسة مسؤولين إسرائيليين ومسؤول لدى إحدى الدول الوسيطة، فإنّ الوفد كان يتألف من ثلاثة مسؤولين «لم تسبق لهم المشاركة في جهود إسرائيل التفاوضية»، وقد كان مخوّلاً لهم «الاستماع فقط، وليس التفاوض». كذلك، أكّد اثنان من المسؤولين أن الوفد الإسرائيلي اكتفى، بالفعل، بـ«الاستماع إلى الاقتراح القطري العام بشأن المرحلة الثانية»، قبل إعلانه أنه سيعود إلى إسرائيل لنقله، ما خلق تصوراً بأنّ رئيس وزراء الاحتلال «يلعب لكسب المزيد من الوقت»، بدلاً من بذل محاولة جدية لتمديد الهدنة، علماً أنّ الوفد الذي أرسله نتنياهو قبل التوصل إلى الاتفاق كان قد مُنح تفويضاً واسعاً واستثنائياً للتفاوض.

وطبقاً للمصدر نفسه، وبالرغم من أنّه من المرجّح أن يتم التوصل إلى «حل وسط» يتيح استكمال الاتفاق في المستقبل القريب، فإنّ التطورات الأخيرة تسلط الضوء على هشاشة» الاتفاق، وتقلل من إمكانية استمراره إلى ما «بعد أوائل أذار بكثير»، أي عندما تصبح كل من «حماس» وإسرائيل مضطرتين إلى التفاوض على تمديده. ويتبنى هذا الرأي إبراهيم دلالشا، مدير «مركز هوارizون» وهو مجموعة أبحاث سياسية في رام الله في الضفة الغربية، إذ يؤكد أنه «من المحتمل أن يتوصلوا إلى حل وسط قبل يوم السبت، إلا أنّ هذه الأزمة مقدّمة لأزمة أكبر بكثير قادمة في أوائل آذار».

وبحسب الصحيفة، تنبع المواجهة الحالية جزئياً من اتهام «حماس» لإسرائيل بالنكث في الوفاء بوعودها للمرحلة الأولى من وقف إطلاق النار، والتي طُلب من إسرائيل، بموجبها، إرسال مئات الآلاف من الخيام إلى غزة، من بين إمدادات إنسانية أخرى. وتنقل الصحيفة عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين ووسطاء قولهم إنّ «مزاعم (حماس) دقيقة»، على الرغم من نفي الجهات الإسرائيلية المعنية تسليم المساعدات للقطاع صحة تصريحات الحركة. وطبقاً للعديد من المراقبين، فإنّ الجانب الإنساني في الاتفاق، بمكن تجاوزه في حال سمحت إسرائيل بدخول مزيد من المساعدات إلى غزة.

وبصورة أعمّ، يرى خبراء أنه على الرغم من أنّ خطط ترامب لتهجير الغزيين والاستيلاء على القطاع قد لا تتحقق، إلا أنّ مجرد اقتراحها يضع الأميركيين مباشرة «في مرمى المتطرفين الإسلاميين»، لا فقط في الولايات المتحدة، ولكن في جميع أنحاء العالم. وفق ما تنقل عنهم مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، في مجموعة تقارير اعتبرت فيها أنّ مواقف ترامب الأخيرة قد تتسبب في فوضى تتجاوز فلسطين والمنطقة. ويحذّر هؤلاء من أن الاحتلال العسكري الأجنبي هو السبب الرئيسي لـ«سوا أشكال الإرهاب»، وصعود «الجماعات الإرهابية الحالية جزئياً من اتهام «حماس» لإسرائيل بالفشل في الوفاء بوعودها للمرحلة الأولى من وقف إطلاق النار، والتي طُلب من إسرائيل، بموجبها، إرسال مئات الآلاف من الخيام إلى غزة، من بين إمدادات إنسانية أخرى. وتنقل الصحيفة عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين ووسطاء قولهم إنّ «مزاعم (حماس) دقيقة»، على الرغم من نفي الجهات الإسرائيلية المعنية تسليم المساعدات للقطاع صحة تصريحات الحركة. وطبقاً للعديد من المراقبين، فإنّ الجانب الإنساني في الاتفاق، يمكن تجاوزه في حال سمحت إسرائيل بدخول مزيد من المساعدات إلى غزة.

وبصورة أعمّ، يرى خبراء أنه على الرغم من أنّ خطط ترامب لتهجير الغزيين والاستيلاء على القطاع قد لا تتحقق، إلا أنّ مجرد اقتراحها يضع الأميركيين مباشرة «في مرمى المتطرفين الإسلاميين»، لا فقط في الولايات المتحدة، ولكن في جميع أنحاء العالم. وفق ما تنقل عنهم مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، في مجموعة تقارير اعتبرت فيها أنّ مواقف ترامب الأخيرة قد تتسبب في فوضى تتجاوز فلسطين والمنطقة. ويحذّر هؤلاء من أن الاحتلال العسكري الأجنبي هو السبب الرئيسي لـ«سوا أشكال الإرهاب»، وصعود «الجماعات الإرهابية الحالية جزئياً من اتهام «حماس» لإسرائيل بالفشل في الوفاء بوعودها للمرحلة الأولى من وقف إطلاق النار، والتي طُلب من إسرائيل، بموجبها، إرسال مئات الآلاف من الخيام إلى غزة، من بين إمدادات إنسانية أخرى. وتنقل الصحيفة عن ثلاثة مسؤولين إسرائيليين ووسطاء قولهم إنّ «مزاعم (حماس) دقيقة»، على الرغم من نفي الجهات الإسرائيلية المعنية تسليم المساعدات للقطاع صحة تصريحات الحركة. وطبقاً للعديد من المراقبين، فإنّ الجانب الإنساني في الاتفاق، يمكن تجاوزه في حال سمحت إسرائيل بدخول مزيد من المساعدات إلى غزة.

> يقرّ مسؤولون إسرائيليون بأنّ حكومة نتنياهو ارتكبت العديد من الخروقات التي تحدّثت عنها المقاومة

المحتلين الأجانب على سحب القوات العسكرية من الأراضي التي يعتبرها الإرهابيون وطنهم»، ونادراً ما يكون الدين هو السبب الجذري لها.

ويشير أحد الخبراء، في تقرير نشرته المجلة نفسها، إلى أنّ وقوف مجرم مدان إلى جانب مجرم حرب في مؤتمر صحافي مشترك، شكّل بداية «النكتة»، قبل أن يعلن الرئيس الأميركي عن خطته للتطهير العرقي لقطاع غزة وسيطرة الولايات المتحدة على ما يعتبره «منطقة عقارية رئيسية». وعلى الرغم من أنّ المشهد يبدو كوميدياً، إلا أنّ «قلة في المنطقة يضحكون». وطبقاً لأصحاب الرأي المتقدّم، عانى الشرق الأوسط عقوداً من عدم الاستقرار والصراع بسبب التطهير العرقي للفلسطينيين في عام 1948 وإنشاء «دولة إسرائيلية»، ومن المؤكد أن المنطقة لا تريد الاستمرار في هذا الطريق للقرن المقبل، فقط لإرضاء الولايات المتحدة ورئيسها الذي لن يكون موجوداً إلا لبضع سنوات أخرى، منبّهين إلى أنّه من خلال الدعوة إلى مثل تلك السياسات الإجرامية، فإن ترامب لا يقلّل فقط من احتمال توسيع «اتفاقيات ابراهام»، لتشمل دولاً مثل السعودية، بل يقوّض أيضاً حظوظ تسلّم الدفعة الثانية من الصفقة. وسنكون

مقالة

حتى مع الأسرى والشهداء «يعبثون»!

إيهم السهلي*

لم يكن يخطر في بال الشعب الفلسطيني، قبل أول من أمس، أن هناك من يتجرّأ على الشهداء والأسرى. لكن بعد القرار بقانون الذي أصدره رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، والذي عنونته وكالة «وفا» كالآتي: «الرئيس يستجيب لاحتياجات العائلات الفلسطينية التي تحتاج إلى الدعم والتمكين ويجري تعديلات قانونية على منظومة الرعاية الاجتماعية»، ليبدو كأنه لمصلحة عائلات الشهداء والأسرى. لكن، ونقلاً عن «وفا» «يقضي بإلغاء المواد الواردة في القوانين والنظم المتعلقة بنظام دفع المخصصات المالية لعائلات الأسرى، والشهداء، والجرحى، في قانون الأسرى واللوائح الصادرة عن مجلس الوزراء، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك نقل برنامج المساعدات النقدية المحوسب وقاعدة بياناته ومخصصاته المالية والمحلية والدولية من وزارة التنمية الاجتماعية إلى المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي».

ونظراً إلى الصيغة القانونية، والتي غالباً لا يفهمها إلا أهل الاختصاص، التبس الأمر في البداية على الناس، إلى أن جاء أولاً خبر نقله موقع «أكسيوس» عن مسؤول فلسطيني: «أبلغنا الإدارة الأميركية بقرار الرئيس عباس وقف الميزانيات المخصصة لعائلات الأسرى والشهداء». ورغم ذلك، ظل هناك من يدافع عن القرار، وذلك لعدم القدرة على فهم الصيغة القانونية.

لكن في صباح أمس، خرج الرجل المشهود له بوطنيته، ونضاله المستمر من أجل الأسرى، السيد قدورة فارس، الذي يتولى «هيئة شؤون الأسرى والمحررين» التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعلن رفض الهيئة لإجراء عباس، وطالبه باسمها بـ«سحبه». لافتاً إلى أن المرسوم «يمسّ شرائح واسعة من الشعب الفلسطيني».

ومن ضمن ما قاله فارس: «المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي التي نقل إليها إدارة البرنامج وقاعدة بياناته هي مؤسسة أهلية، وهذه المؤسسة سترسل طواقم للتأكد من صعوبة الحالة المادية لهذه العائلات قبل صرف 700 شيكل (نحو 200 دولار)، وهذا غير مقبول». مضيفاً: «من غير المعقول أن تخضع حقوق الأسرى والشهداء لمعايير إدارية أو اقتصادية جديدة تتجاهل البعد الوطني لهذه القضية». وطالب عباس بسحب المرسوم الرئاسي «فوراً».

إذاً، بعدما تكلّم قدورة فارس، ورفض إجراء السلطة الفلسطينية ممثّلة بشخص رئيسها وبعض من حوله، انتفت إمكانية التحليل للخطوة، ومحاولة تجميلها، أو اعتبارها في مصلحة الشهداء والأسرى. بل على العكس، تأكدت سلبية الخطوة، وهدفها الإرضائي للأميركي والإسرائيلي على حساب الشعب الفلسطيني، وتحديداً على حساب من ضحّوا في سبيل الشعب والأرض، والذين لولا تضحياتهم لما كان «أوسلو» الذي تتمسك به «سلطة فتح» و«فتح السلطة».

إن هذه الخطوة محاولة جديدة من قبل من يتولّون شؤون الفلسطينيين في رام الله، لتقويض النضال، وإذلال المناضلين، وعائلاتهم، عبر تحويلهم إلى «حالات اجتماعية»

> إن هذه الخطوة محاولة جديدة من قبل من يتولّون شؤون الفلسطينيين في رام الله، لتقويض النضال، وإذلال المناضلين، وعائلاتهم، عبر تحويلهم إلى «حالات اجتماعية»

يقرّر المسؤول في مؤسسة «التمكين»، والتي هي مؤسسة خيرية، إن كانوا يستحقون المساعدة أو لا. وهي كذلك تجديد لـ«العهد» بين السلطة والاحتلال. وطبعاً مبادرة نحو الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة دونالد ترامب، الذي «قرّر» أن يمتلك غزة، ويهجّر أهلها، والسلطة اكتفت بالبيانات وبخطوتها في وجه الشهداء والأسرى كبادرة «حسن نية»! من المعروف أن الاحتلال يجبي نيابة عن السلطة أموال المقاصّة، بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية الموقّعة بين السلطة والاحتلال في 29 نيسان/أبريل 1994. ويقتطع لقاء هذه العملية ما نسبته 3% شهرياً من قيمة أموال المقاصة كعمولة تحصيل ضرائب، ويصل المعدل الشهري لهذه الاقتطاعات إلى حوالي 35 مليون شيكل (10 ملايين دولار). اقتطاعات صافي الإقراض: وهي «المبالغ التي يقتطعها الاحتلال من إيرادات المقاصة مقابل الخدمات التي تقدمها بعض الشركات الإسرائيلية، كشركة الكهرباء القُطرية والمياه والخدمات الطبية».

وموضع الحديث هنا، اقتطاعات عائلات الأسرى والشهداء. ففي تموز 2018، صادق الكنيست الإسرائيلي على «تجميد دفع قيمة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى والجرحى»، ما يعني اقتطاع مبلغ من أموال المقاصة يعادل ما تقوم السلطة الفلسطينية بتحويله لعائلات الشهداء والأسرى الفلسطينيين. كذلك اقتطاعات لمصلحة متضرّري عمليات المقاومة، وكان في مطلع عام 2023 أن خصمت حكومة الاحتلال حوالي 40 مليون دولار من أموال المقاصة كتعويضات لمصلحة من تصفهم بمتضرري العمليات التي يقوم بها الفلسطينيون ضد الاحتلال، بعدما قاموا برفع قضايا في المحاكم الإسرائيلية. ومنذ السابع من أكتوبر 2023، أدخلت اقتطاعات حصة قطاع غزة من أموال المقاصة، والتي تقوم السلطة الفلسطينية عادة بتحويلها للقطاع المحاصر، كرواتب للموظفين العموميين، وتكلفة إمداد الوقود لتشغيل الكهرباء.

في المحصلة، الأمر بيد سلطات الاحتلال، مهما بالغ بعضنا بكلمات عن السيادة وسلطة القرار. والسلطة الفلسطينية ها هنا مهيمن عليها اقتصادياً ومالياً من قبل الاحتلال. لكنها، أي السلطة، إزاء هذا الواقع، لا تقوم بإجراءات في وجه الاحتلال، إنما تفعل كل ما في وسعها لمواجهة شعبها، وزيادة نسبة الرافضين لها ولسلوكها، ولا سيما بعد حرب شنّها الاحتلال على كل ما هو حيٌّ في قطاع غزة، وها هو يرتكب مثلها في شمال الضفة الغربية المحتلة (حتى الآن على الأقل) وماذا تفعل السلطة في مقابل ذلك؟ تصدر البيانات والمواقف الكلامية لا غير.

لا يقبل العقل ولا المنطق سلوك السلطة الفلسطينية الحالي، ولا سوابقه، ولا ما سيلحقه. وكذلك لم يعد من المقبول كل هذا الانفلات من القيم الوطنية لشعب تحت الاحتلال في جزء منه، ولآخرين منه في الخارج يعيشون كلاجئين تعلن حتى عن دعمها؟ ولماذا لم تبذل تركيا أيّ جهد في إطار منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول التركية لمواجهة خطّة ترامب للتهجير؟».

رفض منح الإذن بذلك، باعتبار أن «الجسر ليس ميداناً للتظاهرات». وانتقد فرع «الجمهوري» في إسطنبول قرار المحافظ، متسائلاً، في بيان: «كيف يمكن السماح للعدالة والتنمية، في الأول من كانون الثاني الماضي، بالتظاهر بمشاركة كل قيادات الحزب وعلى رأسها بلال إردوغان وفي المكان نفسه، والآن يتمّ منع تظاهرة مماثلة؟». وأضاف: «لم نطلب السماح لنا بالتظاهر بل بمواكبة أمنية لحفظ سلامة التظاهرة».

من جانبه، تساءل الكاتب محمد أوجاقتان، في صحيفة «قرار»، عمّا إذا كان الموقف التركي من غزة قد تغيّر في عهد ترامب. وقال: «إذا كان إردوغان يعتبر قضية فلسطين قضية وطنية، فلماذا إذاً يمنع قيام المعارضة من التظاهر عند جسر غلطه سراي؟ ألا يُفترض بحزب العدالة والتنمية أن يشعر بالفرح من تظاهرة يقوم بها حزب الشعب الجمهوري دعماً لغزة؟ لكنّ الحال عكس ذلك، إذ يريد العدالة والتنمية أن يحتكر حتى التظاهر لدعم غزة لحسابات سياسية داخلية. وهذا لا يفيد لا غزة ولا القضية الفلسطينية».

وفي سياق متصل بالقضية الفلسطينية، تساءل النائب عن «الشعب الجمهوري»، أوتكو تشاكر أوزير، عن سبب عدم وجود تركيا في «مجموعة لاهاي» التي تشكّلت أخيراً من تسع دول هي: بليزي، وبوليفيا، وكولومبيا، وكوبا، وهندوراس، وماليزيا، وناميبيا، والسنغال، وجنوب أفريقيا، والتي دعت إلى مقاطعة السفن التي تحمل وقوداً أو أسلحة وتتّجه إلى إسرائيل. وسأل: «لماذا لم تنضمّ تركيا إلى المجموعة، وفيها دولتان مسلمتان هما السنغال وماليزيا؟ ولماذا تجاهلتها تركيا ولم تعلن حتى عن دعمها؟ ولماذا لم تبذل تركيا أيّ جهد في إطار منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الدول التركية لمواجهة خطّة ترامب للتهجير؟».

موقف تركي خجول بوجه ترامب: غزة ليست أولوية

محمد نور الدين

تجنّب الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، الحرج والدخول في «المحظور»، عندما اكتفى بعبارة عامّة رداً على دعوة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الأردن ومصر. وبعد أربعة أيام من الصمت المطبق وانتقاد المعارضة الحادّ له على تجاهل ما قاله ترامب، خرج إردوغان، في طريقه إلى جولة آسيوية، ليردّ على الانتقادات، بالقول: «البعض يحاول التشكيك في موقفنا من القضية الفلسطينية. أوَلستم أنتم مَن رفع بافطة أن حماس منظمة إرهابية؟ ما قدّمناه للقضية الفلسطينية يعرفه العالم أجمع». مقلّلاً من شأن مقترحات ترامب، والتي قال إنه «لا يوجد فيها أيّ قيمة لنتحدث بها، ومن العبث الانشغال بها».

هكذا، بدا واضحاً أن إردوغان، من خلال صمته الطويل ومن ثم تعليقه الخجول، لا يريد افتعال أزمة مع ترامب في بداية العهد الأميركي الجديد، في ظلّ مراهنته على توجه الرئيس الجمهوري نحو سحب القوات الأميركية من سوريا، ليتسنّى للأول، بعد ذلك مهاجمة «وحدات حماية الشعب» الكردية، وهو ما يسعى إليه الرئيس التركي بالتنسيق مع النظام السوري الجديد بقيادة أحمد الشرع، الذي تعهّد بدوره لأنقرة بإنهاء الانفصال المسلّح للأكراد في شرق الفرات. وكانت المعارضة، ولا سيما زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، أوزغور أوزيل، دعت إردوغان إلى إظهار ردّ فعل قوي ضدّ خطّة ترامب، يوازي ردود فعله على أركان المعارضة، ولا سيما رؤساء البلديات. وأدّت هذه المواقف إلى سيل من ردود الفعل من جانب أقطاب «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، إذ قال نائب رئيس الجمهورية، جودت يلمان، إن كلام أوزيل عبارة عن «عدم شعور» و«غفلة سياسية»، مشيراً إلى أن إردوغان «أمضى عمره في دعم القضية الفلسطينية»، فيما اعتبر وزير التربية، يوسف تكين، أن رئيس الجمهورية «كان الصوت الأعلى في العالم في دعم القضية الفلسطينية». أمّا وزير الخارجية، حاقان فيدان، فقال إن «خطة ترامب تدلّ على جهل بالتاريخ وعدم فهمه».

في المقابل، رأى نائب رئيس «الشعب الجمهوري»، دينيز يوجيل، أن «صمت إردوغان ليس إلّا لإخفاء الحقائق في شأن علاقته بترامب، ورغبته في مواصلة الصداقة معه، واللعب بأدوار في إطار الشرق الأوسط الكبير». وقال يوجيل إن مواصلة التجارة مع إسرائيل على امتداد المجازر الإسرائيلية في غزة، «برهان على كذب ارتباط إردوغان بالقضية الفلسطينية»، مضيفاً أن «الشعب الجمهوري مرتبط تاريخياً بالقضية الفلسطينية، وقبل دخول إردوغان إلى عالم السياسة، كان رئيس الحزب الراحل بولنت أجاويد يحمل القضية إلى أرفع المنابر الدولية، ويفتح مكتباً لمنظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة، ويعترف بالمنظمة ويصف إسرائيل بأنها دولة إرهابية. أمّا الآن، فإن حزب العدالة والتنمية لا يحمل هذه الحساسية». ومن جهته، انتقد رئيس بلدية إسطنبول، أكرم إمام أوغلو، إردوغان بالقول إنه «مشغول بالبلديات وإجراءاتها وإقالة رؤسائها. أمّا الردّ على ترامب فليس من أولوياته، على رغم مرور عدّة أيام على مواقفه».

وفيما تظاهرت مجموعات من «حزب السعادة» الإسلامي في ميدان بيازيد دعماً لغزة، دعا «الشعب الجمهوري» إلى تظاهرة كبيرة على جسر غلطه سراي دعماً للقضية الفلسطينية، ورفضاً لخطّة ترامب لتهجير الغزيّين. وكان الحزب يخطّط للتظاهر الأحد الماضي تحت عنوان «مسيرة فلسطين حرة من النهر إلى البحر»، لكن محافظ إسطنبول

سوريا

الإمارات تتخلّى عن توجّسها وتنفتح على الشرع

وساطة عربية لحل أزمة الجنوب

أمجد حداد

في خطوة تحسم موقف الإمارات من الملف السوري، وتفتح الباب أمام علاقات أقوى مع الإدارة السورية الجديدة، وفي ما يبدو أنه انخراط مباشر من جانب أبو ظبي في لعبة التوازنات الدولية القائمة في سوريا - في ظل تنامي قوة أقطاب عديدة هناك، وعلى رأسها تركيا، المتحكّم الأبرز في ما يجري، إلى جانب قوى أخرى تبحث عن تنمية نفوذها، بينها فرنسا والسعودية وأخيراً الإمارات -، استقبلت الإمارات وزير الخارجية في الحكومة السورية المؤقتة، أسعد الشيباني، الذي وصل للمشاركة في «القمة العالمية للحكومات» في دبي، حيث أجرى سلسلة لقاءات مع مسؤولين عرب وغربيين، إلى جانب لقائه نظيره الإماراتي ونائب رئيس الوزراء، عبدالله بن زايد. وتأتي زيارة الشيباني بعد نحو 20 يوماً على اتصال هاتفي بين الشرع والرئيس الإماراتي، محمد بن زايد آل نهيان، وبعد نحو أسبوع على إرسال الإمارات برقية تهنئة إلى الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية. وتهدف الزيارة، وفقاً لمصادر مطّلعة، إلى التمهيد لأخرى منتظرة سيجريها الشرع إلى الإمارات خلال الأسبوعين المقبلين، في سياق محاولاته تسويق سياسة «صفر مشاكل» التي أعلن تبنّيها عبر تحييد سوريا عن جميع الصراعات الإقليمية والدولية.

وتجيء هذه التطورات فيما من المنتظر أن تلعب الإمارات، بالإضافة إلى السعودية والأردن، دوراً بارزاً في حل أزمة الجنوب السوري، وبشكل خاص بشأن قوات «اللواء الثامن»، المقرّب من روسيا، والذي يرفض تسليم أسلحته والانخراط في هيكلية وزارة الدفاع الجديدة، والتي تتم صياغتها بإشراف تركي. في هذا السياق، تكشف المصادر أن الأردن بدأ الانخراط بوساطة وُصفت بأنها عميقة، تهدف إلى الوصول

> تتابع روسيا تمسكها بسياستها الانفتاحية على الإدارة السورية الجديدة، في محاولة لاستعادة العلاقات التاريخية بين البلدين

إلى مقاربة تضمن انخراط «اللواء الثامن» في مشروع الوزارة الجديدة، مقابل تعهّدات واضحة بعدم استئثار الشرع بالسلطة، إلى جانب ضمان مراكز ثقل واضحة للقوى التي لا تزال تتمسّك بأسلحتها، ومن بينها السويداء، على أن تسري تلك المرحلة بشكل تدريجي بالتزامن مع التحضيرات لمؤتمر حوار وطني موسّع، والتي من المنتظر الإعلان عن لجنة تحضيرية مصغّرة لها خلال الفترة المقبلة.

وإلى جانب الدور البارز في حل أزمة الجنوب السوري، يسعى الشرع، من خلال توسيع قنوات تواصله مع الإمارات، إلى دفع البلد النفطي الغني إلى منح مزيد من المساعدات لـ«صندوق التعافي المبكر» الذي أنشأته الأمم المتحدة في دمشق. ومن المنتظر أيضاً، أن تلعب قطر والسعودية والكويت دوراً متقدّماً في دعم الصندوق المشار إليه، خصوصاً بعد الاستثناءات التي قدّمتها الولايات المتحدة، ومعها دول الاتحاد الأوروبي، من بعض العقوبات التي تسمح بدعم هذا الصندوق، الذي سيعمل على إعادة تأهيل بعض البنى التحتية الرئيسية بشكل يسمح بعودة اللاجئين السوريين، ووقف موجات اللجوء المستمرة نحو أوروبا.

بدوره، يبدو الأردن، الذي تربطه بفصائل درعا علاقة متينة، ويُعتبر أحد أبرز المتضررين من أزمة اللجوء، في ظل استقباله 1,8 مليون سوري يشكّلون ثقلاً كبيراً على اقتصاد المملكة التي تعتبر المساعدات الدولية وطرق عبور الشاحنات (الترانزيت) أحد أبرز مصادر دخلها، أكثر الأطراف حماسة، خصوصاً أن الأزمة السورية أدّت إلى تراجع حركة عبور الشاحنات إلى حدود غير مسبوقة، الأمر الذي أضرّ بحركة التجارة بين دول الخليج وتركيا وأوروبا، ضمن شبكة طرقات دولية كانت، قبل اندلاع الحرب في سوريا عام 2011، تمر عبرها غالبية حركة التبادل التجاري البرية. وفي خطوة تهدف إلى تسريع وتيرة تعافي حركة عبور الشاحنات بين البلدين، أعلن مدير العلاقات في «الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية» في سوريا، مازن علوش، أمس، إعفاء الشاحنات السورية الداخلة إلى الأراضي الأردنية من جميع الرسوم التي كانت مفروضة سابقاً». وتأتي هذه الخطوة بعد أقل من شهر من إعلان الجانب السوري إعفاء المستوردات من الأردن من الرسوم الجمركية، علماً أن سوريا تُعتبر أحد أبرز مصادر سلة متنوعة من المواد الغذائية (بشكل خاص الحاصيل والفواكه)، يعتمد عليها الأردنيون. وفي السياق نفسه، أعلن علوش توصل «الهيئة»، بعد مباحثات مع وزارة التجارة التركية، إلى اتفاق يقضي برفع القيود المفروضة على تصدير البضائع والمنتجات السورية إلى الأسواق التركية، إضافةً إلى السماح بإعادة تفعيل حركة الترانزيت عبر الأراضي التركية نحو الدول الأجنبية، الأمر الذي من شأنه تعزيز التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري المشترك بين البلدين.

من جهتها، تتمسك روسيا بسياستها الانفتاحية على الإدارة السورية الجديدة، في محاولة لاستعادة العلاقات التاريخية بين البلدين، والتي تضررت بشكل كبير بعد سقوط نظام بشار الأسد الذي كان يلقى دعماً من قبل موسكو، وتزايد الضغوط على الأخيرة التي تمتلك قاعدتين عسكريتين في سوريا (حميميم الجوية وطرطوس البحرية)، في سياق المحاولات الأوروبية لاستثمار سقوط الأسد وإخراج روسيا من سوريا. وعلى الرغم من الاحتفاظ الروسي بالقاعدتين المذكورتين، وتحاشي الإدارة السورية الجديدة الحديث عنهما في الوقت الحالي، يعاني الجنود الروس من مضايقات مستمرة، آخرها ما كشفته وكالة «الأناضول» التركية حول منع قافلة عسكرية روسية، مكوّنة من 30 مركبة تحمل صواريخ، قادمة من «قاعدة حميميم» الواقعة في محافظة اللاذقية، من دخول قاعدة عسكرية في محافظة طرطوس. وبحسب الوكالة، فقد تمّ تأخير القافلة نحو 8 ساعات من دون أن يتم السماح لها بإكمال رحلتها إلى القاعدة المستهدفة، لتعود بعد انتظار طويل إلى «حميميم» في نحو الساعة الخامسة مساءً، وفقاً للوكالة.

وفي وقت لم تصدر فيه روسيا أي بيانات تنفي أو تؤكد هذه الحادثة، قال المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط وأفريقيا، ونائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف، ردّاً على سؤال عن «كيفية تأثير السلطة في سوريا على موازين القوى في المنطقة»، وعمّا إذا «تغيرت أولويات روسيا في الشرق الأوسط في هذا الصدد»، إن روسيا ستواصل تقديم المساعدات للسوريين. وأضاف، في تصريح إلى صحيفة «إزفيستيا» الروسية: «تمر سوريا اليوم بأوقات عصيبة، ونأمل أن ينجح شعبها في التغلب على الصعوبات العديدة التي نتجت من الأزمة التي طال أمدها في البلاد»، متابعاً أنه «لطالما كانت سوريا شريكاً مهماً لروسيا في العالم العربي وعلى الساحة الدولية. لقد كانت العلاقات بين بلدينا تاريخياً ودية وقائمة على مبادئ الاحترام المتبادل ومراعاة مصالح بعضنا البعض. واعتقد بأنها ستستمر في التطور على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة». وفي الوقت نفسه، أكّد أن «الأحداث التي أدّت إلى تغيير القيادة في سوريا في كانون الأول 2024 لا تُغيّر من توجهاتنا المبدئية. لطالما دعمنا ولا نزال ندعم سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها وسلامة أراضيها. ونحن نعتقد بأن مستقبل البلاد يجب أن يحدده السوريون أنفسهم من خلال حوار وطني واسع النطاق، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع القوى السياسية والمجموعات الإثنية والدينية».

أجرى الشيباني في الإمارات سلسلة لقاءات مع مسؤولين عرب وغربيين (سانا)

ارتدادات إغلاق «USAID»... في سوريا أيضاً: مخيم الهول مهدّد بالإغلاق

أرخى قرار الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تعليق المساعدات الأميركية الخارجية بخلاله على العمل الإغاثي في مناطق سيطرة «قسد» شمال شرق سوريا، وتحديداً على مخيم الهول، وهو سجن كبير يضم نحو 37 ألف شخص من السوريين والعراقيين والأجانب - الذين ينتمي الكثيرون منهم إلى تنظيم «داعش» - وعائلاتهم، ويرون في المخيم «مدينتهم» التي يتردّدون في مغادرتها. وظهر هذا التردد بوضوح من خلال تأخر خروج أول دفعة من السوريين من المخيم، بعد قرار «الإدارة الذاتية» الكردية السماح للسوريين كافة بمغادرته إثر سقوط نظام بشار الأسد، ونيتها ترحيل الجميع مع نهاية العام الجاري.

وكشفت «الذاتية» عن العمل على إفراغ المخيمات التي تشرف عليها من آلاف النازحين السوريين والعراقيين خلال العام الجاري. ونقلت وكالة «فرانس برس» عن الرئيس المشترك لمكتب شؤون النازحين واللاجئين في الإدارة، شيخ موس أحمد، قوله إن العملية تتم «بالتنسيق مع الأمم المتحدة»، وإن اجتماعاً سيُعقد بهذا الصدد «في الأيام القليلة المقبلة». وذكر أحمد أن «إدارة المخيم تخرّج على دفعات عشرات العائلات العراقية منه»، مشيراً إلى «تسهيل مغادرة نازحين سوريين من مخيمين آخرين هما العريشة والمحمودلي». ونفى أن «يكون تجميد واشنطن المساعدات الأجنبية السبب في السماح للسوريين والعراقيين بالعودة إلى مناطقهم»، لافتاً إلى أن «منظمات دولية وأخرى محلية ما زالت فعّالة في تقديم الدعم، بينما تواصل الإدارة الذاتية تقديم الخدمات للمخيمات».

اعتراض عراقي

وأبدى الجانب العراقي اعتراضاً على قرار «الذاتية» ترحيل العراقيين من مخيمَي الهول وروج، وسط تأكيد وزارة الهجرة العراقية أنه «ستكون هناك آلية مختلفة إذا أعادت سوريا النازحين بالقوة»، مشيرة إلى أن «انسحاب القوات الأميركية من سوريا سيؤثّر على الوضع الأمني». ومعلنةً أن «الوكالات الأممية أبلغتنا بوقف العمل في المخيمات». واعاد العراقيون الفارون من معارك الموصل في اتجاه

> العائلات المقيمة في مخيمات مناطق «قسد» ترفض العودة لعدم وجود مساكن وفرص عمل

الأراضي السورية، الحياة إلى مخيم الهول الذي كان سابقاً مخصّصاً للفلسطينيين عام 2014، ثم تحوّل لاحقاً إلى تجمّع للمدنيين الفارين من عمليات «التحالف الدولي» في مدن محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وأريافها، وعوائل تنظيم «داعش» المستسلمين لـ«قسد» في كل من الرقة وأرياف دير الزور.

وتنشط المنظمات الأميركية بوضوح في هذا المخيم، وهو ما تعزّز بعد نقل عوائل تنظيم «داعش» إليه في نهاية 2018، حيث تحولت المنظمات والجمعيات المدعومة من «الوكالة الأميركية للتنمية» (USAID)، إلى عمود فقري لتقديم الخدمات اليومية من خبز ومياه، بالإضافة إلى دعم مشاريع التعليم والصحة والدعم النفسي وإعادة التأهيل النفسي للأطفال. ولذلك، كان قرار ترامب تجميد المساعدات الأميركية الخارجية وتعطيل عمل الوكالة لتسعين يوماً، سلبياً بالنسبة إلى المخيم. كما أن القرار يؤثّر على مخيمات أخرى، يقطنها آلاف السوريين الفارين من الهجمات التركية على مناطق رأس العين ومبروكة وتل تمر، وتحديداً في مخيمات العريشة والطلائع وتوينة، والتي تقدّم فيها منظمات مدعومة من وأشنطن خدمات يومية، بالإضافة إلى العوائل المهجّرة من عفرين، والتي غادرت بلدة تل رفعت، بعد سيطرة فصائل «فجر الحرية» المدعومة من تركيا عليها.

«الإدارة الذاتية» تشتكي

ومع صدور القرار، حاولت «الإدارة الذاتية» التخفيف من آثاره عبر الضغط على ممثلي الولايات المتحدة لاستثناء مناطق سيطرتها منه، وهو ما تفاعلت معه بعض المنظمات كمنظمة «بلومونت» التي أعطت استثناءين لأنشطتها وموظفيها، مدةً كلّ منهما 15 يوماً. وفي السياق، حذّرت «الرئيس المشترك لمخيم الهول»، جيهان حنان، من أن «القرار الأميركي يوقف المساعدات ستكون له تداعيات سلبية على القاطنين في مخيم الهول، بحكم أنه مغلق، وممنوع على قاطنيه الخروج منه للعمل»، مشيرة إلى أن «إدارة المخيم عملت مع بعض المانحين والشركاء على منح استثناء لاستمرار العمل لمدة 15 يوماً». ولفتت إلى أن «إدارة الهول تعمل على وضع خطة بديلة بالتعاون مع الشركاء المحليين، لتغطية بقية أيام التوقف الأميركي». وأضافت أن «العديد من الدول لها مواطنون داخل المخيم، ومن واجبها دعمه لاستمرار العمل الإنساني فيه»، معتبرة أن «وقف الدعم ستكون له تداعيات أمنية خطيرة»، في إشارة إلى إمكانية حصول حالات فرار إلى خارج المخيم.

تردد في المغادرة

وعلى رغم إصدار «الإدارة الذاتية» قراراً بالسماح لكل السوريين بمغادرة مخيم الهول، إلا أن القافلة الأولى منهم لم تخرج منه حتى الآن، وسط معلومات عن تردد معظم السوريين في المغادرة، لأسباب متفاوتة تتعلّق بتدمير منازلهم وعدم وجود مصادر دخل ثابتة تؤمّن لهم أدنى مقوّمات الحياة. وأكّد أبو وليد، وهو أحد قاطني المخيم، لـ«الأخبار»، أنه «غير مستعدّ لمغادرة المخيم في الظروف الحالية، بسبب عدم وجود مكان للسكن، بعد تدمير منزل عائلته في ريف دير الزور»، مضيفاً أنه «لا توجد أي فرص عمل ممكنة خارج المخيم». وأشار إلى أن «مقوّمات الحياة الأساسية من خبز ومياه ووجبات غذائية وصحة وتعليم متوفرة هنا بشكل مجاني»، داعياً «المنظمات الدولية إلى الاستمرار في دعم المخيم، إلى حين بدء إعادة الإعمار، وتوافر فرص عمل تساعد الأهالي في متطلبات الحياة».

ويبدو الوضع مشابهاً بالنسبة إلى العراقيين أيضاً، والذين يبدي قسم كبير منهم رغبة في البقاء، لأسباب أمنية واقتصادية، والخشية من عدم القدرة على توفير مصادر دخل مناسبة في الداخل العراقي. ويشكّل العراقيون أكثر من ثلث سكان المخيم، بعدد يتجاوز 17 ألفاً، في حين تقول السلطات العراقية إنها «استعادت 12 ألفاً من مخيم الهول، و3 آلاف إرهابي من السجون».

(الأخبار)

على الموقع

بروز نواة «مجلس إسلامي علوي»: العلويون يرفضون «التهميش»

هل ينجح تحالف تركيا - الشرع في تغيير قواعد اللعبة؟

إسلام أوزكان *

يُعدّ التحوّل السياسي لزعيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني (أحمد الشرع)، حالةً مهمة في ديناميكيات القوى في المنطقة. فرغم ماضيه المرتبط بتنظيمَي «القاعدة» و«داعش»، إلا أنّ الشرع دخل في عملية بناء زعامة جديدة في سوريا، وهو ما يفتح له مجالاً واسعاً للمناورة الدبلوماسية والسياسية تمتدّ من الرياض إلى أنقرة.

يطرح الزعيم السوري نموذجاً جديداً للحكم في البلد، إذ يتحدّث عن مؤتمر وطني، وإعلان دستوري، وإدارة خاضعة للمساءلة، وجيش محترف. ومع ذلك، فإنّ بعض الممارسات لـ«هيئة تحرير الشام» على الأرض يبدو وكأنها تعكس تناقضاً مع هذه الرؤية. إذ تأتي بعض الأخبار بشأن ارتكاب عمليات إعدام ميدانية وعمليات خطف وتعذيب في مناطق مثل حماة وحمص واللاذقية وطرطوس، من شأنها إثارة بعض الأسئلة حول مستقبل البلد.

دمشق تحت ضغوط تركية

في الواقع، رغم أن سوريا تواجه تحديات أكثر إلحاحاً، إلا أنّ أحمد الشرع وجد نفسه مضطراً، تحت ضغط تركيا، إلى وضع مسألة نزع سلاح «قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) على رأس أولويات جدول أعماله. ورغم توافقه مع أنقرة حول ضرورة تخلي «قسد» عن سلاحها، إلا أن الشرع يبدو أنه يفضّل تحقيق ذلك عبر المفاوضات ووفقاً لجدول زمني محدد. أسلوبه في تصريحاته المتعلقة بهذا الملف، وكذلك خلال لقاءاته مع مظلوم عبدي، يعكس اختلافه عن الموقف التركي في هذا الشأن.

ومن ناحية أخرى، من المعروف أن جميع الفصائل المسلحة لم تسلّم أسلحتها بعد، إذ لا يزال «الجيش الوطني» المدعوم من تركيا يحتفظ بسلاحه، بل إنه مستمر في عملياته العسكرية شمالي سوريا. فبعد انتزاعه مدينة منبج من يد «وحدات حماية الشعب» الكردية، لا يزال «الجيش الوطني» ينفذ عمليات ضد القوات الكردية. في هذا السياق يمكن فهم إصرار الشرع على نزع سلاح «قسد»؛ كدليل على الضغوط التي تمارسها أنقرة على الحكومة الجديدة في سوريا.

ومع أن موقف الشرع تجاه هذا الملف لا يزال غير واضح تماماً، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي قد ترسم ملامح خريطة الطريق التي سينتهجها؛ فرغم امتنانه للدعم التركي الذي أوصله إلى سدّة الحكم، إلا أن تركيا ليست اللاعب الإقليمي الوحيد الذي يتعيّن عليه مراعاته. إذ يسعى الشرع إلى الحفاظ على توازن معيّن في علاقاته مع الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو أمر لم يعد خافياً على أحد. فمن المعروف أن دمشق تسعى جاهدة إلى استرضاء هذه الدول، وخاصة أنها ترى في الغرب مفتاحاً للخروج من أزمتها الاقتصادية الخانقة، ولا تريد أن تخاطر بإغضابه وهي في هذا الوضع الصعب. وهذا بلا شك موقف حساس أشبه بالسير على حافة السكين، إذ إن محاولة إرضاء الطرفين في آن واحد ليست بالمهمة السهلة. ومع ذلك، فإنّ إيجاد صيغة توافقية قد يمنح الشرع مساحة أكبر للمناورة. في هذا السياق، يبدو أن المسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمفاوضات الجارية بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره التركي رجب طيب إردوغان. رغم أن ترامب شخصية صعبة، إلا أنه معروف بحبّه لعقد الصفقات. فإذا قبل الطرفان بفكرة التفاوض، فهذا مؤشر على أن التوصل إلى اتفاق أمر ممكن.

وجدير بالذكر أن بعض التقارير في الصحافة الأميركية أفادت بأن ترامب أبلغ إردوغان باستعداده للانسحاب من شمالي سوريا إذا وافق الأخير على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وإذا كان هذا الخبر صحيحاً، فإن مفتاح الحل قد يكمن في عودة العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى سابق عهدها. وفي الواقع، لا يمكن الادعاء بأن أنقرة تعيش حالة من القطيعة الكاملة مع الكيان الصهيوني، فالعلاقات التجارية غير المباشرة بين الطرفين لا تزال قائمة حيث تزور بعض السفن الإسرائيلية، أو السفن الأجنبية التي تحمل أسلحة

> رغم امتنانه للدعم التركي الذي أوصله إلى سدّة الحكم، إلا أن تركيا ليست اللاعب الإقليمي الوحيد الذي يتعيّن عليه مراعاته. إذ يسعى الشرع إلى الحفاظ على توازن معيّن في علاقاته مع الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة

خطيرة، الموانئ التركية، كما إن إردوغان التزم الصمت تجاه تصريحات ترامب الأخيرة بشأن غزة. بناءً على ذلك، قد لا يكون من الخيال توقّع أن تشهد المرحلة المقبلة تقارباً أكبر بين تركيا والغرب، إلى جانب تعزيز التعاون التركي الإسرائيلي في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار.

دور تركيا والشراكة الإستراتيجية

في الأثناء، أعلنت تركيا نيتها إقامة شراكة إستراتيجية مع الإدارة الجديدة. وقد وصف إردوغان اللقاءات مع أحمد الشرع بأنها تأتي في إطار «الشراكة الإستراتيجية»، وهو ما يرتبط مباشرة بسعي تركيا إلى توسيع وجودها في سوريا. وتشمل هذه الإستراتيجية إنشاء قواعد عسكرية تركية في سوريا، فتح المجال الجوي السوري للطائرات التركية، التنسيق لإضعاف «وحدات حماية الشعب» الكردي ومنح الشركات التركية دوراً رئيسياً في إعادة الإعمار. وبحسب الأنباء الواردة، تخطّط تركيا لإنشاء قواعد عسكرية في مناطق إستراتيجية مثل قاعدة «تي 4» الجوية في تدمر. ويشير اختيار هذه المواقع إلى أن تركيا تسعى إلى تثبيت وجودها بالقرب من مصادر الطاقة ولتعزيز موقفها في محاربة تنظيم «داعش». إنّ حقيقة أن المناطق التي تريد أنقرة إقامة قواعد عسكرية فيها هي، من جهة، مناطق من المستبعد فيها المواجهة المباشرة مع إسرائيل، ومن جهة أخرى هي مناطق قريبة من المناطق الكردية وموارد الطاقة ذات الأهمية الحيوية للبلاد، تُظهر أنّ اختيار مواقع القواعد لا يتم بشكل عشوائي، بل بناء على تفضيل إستراتيجي.

توازنات إقليمية وفضية «قسد»

يشكّل السعي التركي إلى تفكيك «قسد» محوراً رئيسياً في التعاون بين أنقرة ودمشق. إلا أن موقف الولايات المتحدة في المنطقة يظل عاملاً مؤثراً في هذه العملية. وبينما يلوح في الأفق احتمال انسحاب القوات الأميركية من سوريا، فإنّ تركيا قد تسعى إلى طرح خطة أمنية بديلة عبر التحالف مع الجولاني. تمثّل قضية «قسد» صداعاً لتركيا من جميع الجوانب. بمعنى أن تركيا مهووسة بهذه القضية التي تعدّ من أهمّ العقبات أمام تطوير سياسة عقلانية في سوريا. وحتى الآن، فإنّ تفضيل تركيا للأساليب العسكرية بدلاً من السلام والمفاوضات هو أمر قد يؤدي إلى إساءة علاقتها مع الدول الغربية على رأسها الولايات المتحدة.

حماية الولايات المتحدة لـ«قسد» هو ما دفع إردوغان إلى القول إنهم سيقدّمون كل ما لديهم من إسهامات لدمشق للتعامل مع «قسد»، مؤكداً أن هناك توافقاً تامّاً في الآراء. ولكن كيف ستفعل قيادة «هيئة تحرير الشام» ما لا تستطع تركيا فعله بسبب الموقف الأميركي؟ أو ربما هناك حل وسط في ذهن المسؤولين الأتراك ولكن ليس في صريح لغتهم.

في هذا السياق، يمكن لتركيا، بالتنسيق مع الأردن والعراق وسوريا، أن تشكّل آلية أمنية إقليمية تهدف إلى إنهاء دور «قسد». ووفقاً للتسريبات، يتضمّن العرض التركي للغرب: تولّي الشركاء الإقليميين محاربة «داعش»؛ تسليم السجون التي تضم عناصر «داعش» للحكومة السورية؛ إخراج «قسد» من المشهد السياسي والإداري. إضافة إلى تلك الوعود، فهم يعتقدون أنهم إذا أثبتوا أن لديهم القدرة على أن يكونوا بديلاً لإيران في المنطقة، فسوف تزيد فرصهم في أن تقبلهم إدارة ترامب. وإذا وافقت الولايات المتحدة على هذه الخطة، فتعتقد تركيا أنها سوف تتمكّن من تعزيز نفوذها العسكري والسياسي في سوريا.

من ناحية أخرى، يعكس التحوّل السياسي لأحمد الشرع محاولة تركيا لإضفاء الشرعية على وجودها في سوريا. وبينما تسعى إدارة إردوغان إلى إعادة تشكيل المشهد السوري عبر دعم الحكم الجديد في دمشق، فإنّ ردود أفعال القوى الإقليمية والدولية تجاه هذه الإستراتيجية ستحدّد مستقبلها. ومع انتظار إعلان ترامب عن سياسته في سوريا، يبقى مستقبل نفوذ تركيا والشرع في المنطقة معلقاً على تلك القرارات.

* كاتب تركي

تقرير

اشتداد الهجمة «الترامبية» على جنوب أفريقيا: بريتوريا تستعدّ للأسوأ

محمد عبد الكريم أحمد

بادر الرئيس الجنوب أفريقي، سيريل رامافوسا، إلى الردّ على اتّهامات نظيره الأميركي، دونالد ترامب، بانتهاج بلاده سياسات تمييز ضدّ البيض، مؤكداً (8 الجاري) أنه ليس هناك أيّ جماعة في البلاد تواجه اضطهاداً «من أيّ نوع»، أو حرماناً من الحقوق التي أرساها الدستور وميثاق الحقوق. ويبدو واضحاً اتجاه واشنطن نحو تشديد نهجها الابتزازي لبريتوريا، في ما سيشمل أبعاداً أخرى تتجاوز مساعي الأولى لما تعتبره «حماية مصالح البيض في جنوب أفريقيا»، إلى محاصرة الأخيرة باعتبارها مهدّدة ليس «لسياسات أميركا الخارجية» فحسب، بل لأمنها القومي وأمن حلفائها وشركائها الأفارقة، ومصالحها بشكل عام.

يبدو صدام ترامب مع جنوب أفريقيا محسوباً بدقة، وهو سيثير تداعيات خطيرة داخل البلاد (أ ف ب)

ويمثّل ما تقدّم تصعيداً واضحاً لخطوط المواجهة الأميركية مع جنوب أفريقيا، إلى مستويات غير مسبوقة منذ حقبة التحوّل الديمقراطي التي شهدتها الأخيرة نهاية الثمانينيات.

التصعيد الاميركي ضدّ بريتوريا: تصفية حسابات

طلّلت الأوساط السياسية في جنوب أفريقيا تترقّب سياسات ترامب، بعد تصريحات وتهديدات متكرّرة باستهدافها، على رغم محاولة رامافوسا موازنة هذا الترقّب بالحفاظ على صورته كزعيم قوي تلعب بلاده دوراً رئيسياً في القارة الأفريقية وتحت مظلّة الجنوب العالمي وتتولّى رئاسة «مجموعة العشرين»، وكذلك الحفاظ على الصلة الوطيدة مع واشنطن وضمان استمرار تدفّق مساعداتها ودعمها الاقتصادي في صوره المتعدّدة. وتبدّى هذا خصوصاً في خطاب «حالة الأمة» (6 الجاري)، حين أشار الرئيس الجنوب أفريقي إلى «صعود القومية والحمائية ومساعي تحقيق مصالح ضيّقة وتراجع وجود قضية مشتركة، وسط توتّر جيوسياسي عالمي»، من دون أيّ إشارة مباشرة إلى ترامب أو الولايات المتحدة. وجاء الخطاب حول «حالة الأمة»، بعد نحو سبعة أشهر من بدء حكومة الائتلاف الحاكم مهامّ عملها، حاملاً تعهّدات رئيس «حزب المؤتمر الوطني» الأفريقي، بـ«انتهاج سياسات أكثر تعزيزاً للتنمية»، و«تطويراً للبنية الأساسية» في أرجاء البلاد، أملاً في تعويض الخسارة التاريخية التي مُني بها الحزب، فيما تمثّل سياسات «إصلاح الأراضي» محكاً حقيقياً لقدرة «المؤتمر» على موازنة تعهّداته بتحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية تعوّض الأغلبية السوداء ما عانت منه في عقود «الأبارتهيد»، وحسابات ارتباطه السياسي بـ«حزب التحالف الديمقراطي» الممثّل للجماعة البيضاء ومصالحها في البلاد. أيضاً، جاءت ملاحظة رامافوسا حول حدوث تحوُّل وشيك في وجه حياة الإنسان، لتشير إلى خطورة سياسات ترامب في أرجاء متفرّقة من العالم، مع انسحاب الحكومة الأميركية من منظّمات دولية، من مثل «منظمة الصحة العالمية»، وتراجعها عن التزاماتها إزاء قضية التغيّر المناخي، فضلاً عن تعليقها برامج المساعدات الدولية، وهجوم ترامب على حقوق المتحوّلين جنسياً، والتي دعمها رامافوسا بشكل تامّ في الخطاب نفسها، مع ملاحظة عدم حضورها في الخلاف الحالي بين واشنطن وبريتوريا.

وفي الوقت نفسه، بادر وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو (6 الجاري)، إلى إعلان مقاطعته قمّة «العشرين» المقرّر عقدها في جوهانسبرغ في الـ21 من شباط الجاري، على اعتبار أن البلد المضيف يعزّز «التنوّع والمساواة وأموراً سيئة أخرى في أجندة G20»، في إشارة ضمنية إلى سياسات جنوب أفريقيا «الجنسية». وتلا ذلك القرار، بدء واشنطن خطوات عقابية غير مسبوقة ضدّ بريتوريا، ليتّضح من بيان السفارة الأميركية لدى جنوب أفريقيا (7 الجاري) شمول هذه الخطوات، ما سمّته «إعادة توطين اللاجئين والاعتبارات الإنسانية الأخرى»، حيث تقرّر أن تتّخذ وزارتا الخارجية والأمن الوطني «خطوات مناسبة، وتتّسق مع القانون» لوضع أولوية للإبادة الإنسانية، بما فيها قبول وإعادة توطين «الأفريكانريين من ضحايا التمييز العرقي الجائر» في أرجاء الولايات المتحدة، ووفق برامج اللجوء المستقرّة، على أن تقدّم الوزارتان خطة مفصّلة بما تقدّم للرئيس ترامب ومستشاره للأمن القومي.

> **لا يُتوقّع نجاح الصين أو روسيا في تعويض الخسارات التي ستتكبّدها جنوب أفريقيا جرّاء العقوبات الأميركية**

على أيّ حال، يبدو صدام ترامب مع جنوب أفريقيا محسوباً بدقّة، وهو سيثير تداعيات خطيرة داخل البلاد، على الرغم من رفض مجموعات لافتة من البيض الجنوب أفارقة دعوات استقبالهم كلاجئين في الولايات المتحدة. وليس أقلّ تلك التداعيات تراجُعُ مرتقبٌ في شعبية «حزب المؤتمر الوطني» عقب العقوبات الاقتصادية الأميركية، والتي من شأنها أن تفاقم الأزمة في البلاد، ورفع مستويات البطالة، وإعادة ترتيب أولويات الحكومة لتوجيه مخصّصات كبيرة إلى القطاع الصحي على حساب مشروعات تنمية البنية الأساسية.

التداعيات الاقتصادية: ضربات موجعة

يُتوقّع أن تلحق أضرار اقتصادية جسيمة بصادرات بريتوريا إلى الولايات المتحدة، ولا سيما أن قسماً كبيراً منها مشمول بقانون «الفرصة والنمو الأفريقي» (أغوا)، والذي بات في حكم المعطّل، بعد قرار ترامب قطع تمويل جنوب أفريقيا رداً على «قانون مصادرة الأراضي للصالح العام»، والقضية التي رفعتها الأخيرة لدى «محكمة العدل الدولية» ضدّ إسرائيل على خلفية حربها في غزة. وتنتظر بريتوريا بالفعل حرمانها من صادرات بشروط تفضيلية للسوق الأميركية بقيمة أربعة مليارات دولار، وإجمالي صادرات تتجاوز الـ20 مليار دولار، في حال تطبيق مزيد من الأعباء الجمركية. كما تأكّد على الفور حرمان جنوب أفريقيا من مساعدات أميركية سنوية بقيمة 440 مليون دولار، يُخصَّص جلّها لبرنامج «بيبفار» (Pepfar) المخصّص لمساعدة الحكومة في مواجهة مرض الإيدز، والذي أسهم بالفعل في نجاعة نظام الصحة العامة في البلاد.

وبحسب تقارير محلية جنوب أفريقية، فإن سعر الراند مقابل الدولار الأميركي قد تراجع بنسبة 0,9% بعد ساعات من قرار ترامب. كما تعرّضت سوق السندات الجنوب أفريقية لهزّة ملحوظة. وتوقّعت هذه التقارير ضغطاً متزايداً على عائدات السندات في ظلّ ارتفاع تكلفة الاقتراض بالنسبة إلى الدولة والقطاع الخاص على حد سواء. وسيواجه الاقتصاد الجنوب أفريقي تداعيات التجميد الفوري لضمانات الاقتراض والتمويل التنموي الأميركية الموجّهة في الأساس لمشروعات البنية الأساسية الطاقوية والتنمية الاقتصادية، مع ملاحظة الأزمة التي تشهدها البلاد في ذلك القطاع في السنوات الأخيرة.

المقال كاملاً على الموقع

إعلانات رسمية

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب فراس غندوي وكيل عبدالله صبحي خميس لموكله ادهم حسين طباجه شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 1041 و471 و843 مزرعة مشرف.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي أحمد دلباني بصفته مُفوض بالتوقيع عن جمال ترست بنك ش.م.ل. شهادة قيد تأمين بدل ضائع للتأمين الجاري على العقار 699 طيردبا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي علي أيوب لموكله خلدون خالد فنش فنش الوارد اسمه على الإفادات العقارية خلدون خالد فنش شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 338 و129 و346 الضهيرة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب المُحامي وسيم قليط لموكله حسن علي سويدان سند بدل ضائع للعقار 637 دير قانون رأس العين.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المُحامي علي أيوب لموكله وليد خالد الياسين سند بدل ضائع للعقار B7/1412 وسطاني.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب ميلاد نخله الياس نخله لمُورثه طانيوس إبراهيم نخله سند بدل ضائع للعقار 743 الحجة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب كريم كنعان وكيل الياس نخله وكيل كميل الحاج لمُورثه إبراهيم حليم الحاج سند بدل ضائع للعقار 712 الحجة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب الياس ميلاد نخله إصدار سندات تمليك للمرحوم إبراهيم حليم الحاج بالعقار 504 الحجة والمرحوم جرجس حليم الحاج بالعقارات 412 – 494 – 495 و504 الحجة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

حضر حسن علي حمود وطلب شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 1162 كفرملكي.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
القاضي العقاري
محمد الحاج علي

فقرة تكميلية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية في النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعُضوية القاضيين ريم الحجار وفرح مسعود المُنتدبين المُستدعى ضده: حسن جواد علي أحمد المجهول محل الإقامة سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 لاستلام صورة الحُكم الصادر بتاريخ 2025/1/16 قرار رقم 4/ش/2025 بالاستدعاء رقم أساس 363/ش/2024 والمُقدم من المُستدعي: حسن محمد معلم بوكالة المُحامي واكد صالح والقاضي باعتبار العقار /727/ منطقة كفررمان غير قابل للقسمة عيناً بين الشركاء بالزالة الشيوع في العقار /727/ منطقة كفررمان عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المُختصة وعلى أن يُعتمد للطرح في المُزايدة الأولى المبلغ الإجمالي خمسة عشر ملياراً ومئة وستين مليون ليرة لبنانية وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء بنسبة ملكية كُل منهم بحسب قيود الصحيفة العينية العائدة للعقار موضوع استدعاء الشيوع تضمين الفرقاء الرسوم والنفقات كُل بحسب حصته مُهلة الاستئناف 30 يوماً.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان

من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلبت فيرا ساندول بصفتها أحد ورثة السيد جي ميشال عويكه شهادة تأمين بدل عن ضائع العقار 219 قسم 23 من منطقة صربا العقارية.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في كسروان
سعد حدشيتي

إعلان شطب شركة

بمُوجب محضر اجتماع الجمعية العُمومية العادية للمُساهمين تاريخ 2024/12/12 تقرر بتاريخ 2025/1/30 حل شركة «سيمنت شيبينغ سرفيسز ش.م.ل. أوف شور» رئيس مجلس الإدارة – المُدير العام جاك يوسف الصحناوي وشطبها من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة تحت الرقم: /689/ ورقم تسجيلها في المالية: /63330/. فعلى كُل ذي مصلحة تقديم اعتراضه أو مُلاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ النشر.
رئيس قلم السجل التجاري في بيروت بالتكليف
مارلين دميان

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4742

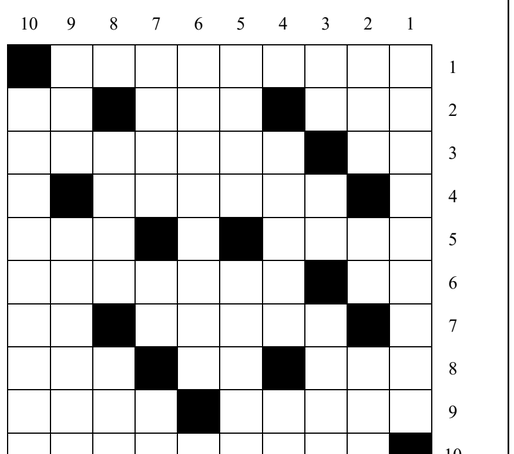

أفقيا

1- بحيرة لبنانية – 2- حبّ وشغف – لعاب الفم – ذخر – 3- للتعريف – دولة في الكاريبي عاصمتها كنغستون – 4- من الطيور البحرية – 5- عرف عنه انه صبور – من الأمراض – 6- حرف نصب – كنية الرئيس الفلسطيني محمود عباس – 7- بلدة لبنانية في قضاء البترون – صبّ الماء بكثرة – 8- شاطئ – من الأمراض – لذيذ – 9- مهرّج – بلدة لبنانية في قضاء عكار – 10- الإسم القديم لمدينة سانت بطرسبرغ الروسية

عمودياً

1- رئيس سوداني راحل – 2- كذب – عملة اسيوية – استرخى لحمه وانتفخ – 3- امر فظيع – حرف عطف – خلاف نظري – 4- ثوب واسع – واحد بالأجنبية – 5- زواج – عائلة ملك الروك أند رول الراحل – 6- ماركة ساعات سويسرية – 7- أرض او دار – حرف جر – هاج الدم – 8- ممثلة مصرية – جمع طائر – 9- نحل العقدة – بلدة لبنانية في قضاء عكار – 10- كاتب واديب لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ستالينغراد – 2- مالابو – نما – 3- يجفّ – اكرا – 4- رم – أبيض – نا – 5- قحيط – إيعال – 6- صلاله – عروس – 7- لاما – بلل – 8- رفّ – لد – لك – 9- يم – الميتم – 10- الدانمارك

عمودياً

1- سمير قصير – 2- تاج محل – فيل – 3- ألف – يال – مدّ – 4- لا – أطلال – 5- يباب – همدان – 6- نوكيا – لم – 7- رضيع – لما – 8- رنا – عربكير – 9- ام – ناول – تلّ – 10- دار السلام

sudoku 4742

		5	3		8	9		4
4		9	6					
	3					5	8	6
	5		4	3			7	
	2						3	
	7			2	1		4	
2	1	6						
			2			4		7
3			5	8	6			

حلول الشبكة السابقة

4	8	7	6	3	1	5	9	2
3	1	2	5	8	9	6	4	7
9	5	6	2	7	4	3	1	8
8	7	9	4	2	3	1	5	6
5	6	4	1	9	8	7	2	3
1	2	3	7	5	6	4	8	9
6	9	8	3	4	5	2	7	1
7	3	5	9	1	2	8	6	4
2	4	1	8	6	7	9	3	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 39

كلمة السر من 9 حروف: ممثل لبناني راحل

ابو سليم – باسم مغنية – تمثيل – جورج شلهوب – جهبذ – ريادة – صك – عادل كرم – عمار شلق – علو – عز – فن – كركلا – مغامر – مجد – وحيد جلال – يوسف حداد

ا	ة	ي	ن	غ	م	م	س	ا	ب
م	ة	د	ا	ي	ر	ي	ل	ي	ب
ي	ك	ر	ك	ل	ا	ا	و	و	ل
ل	ذ	ب	ه	ج	ل	س	ه	ع	م
س	ص	ز	ص	ج	ف	ل	ي	م	ر
و	ك	ع	د	ح	ش	م	ل	ا	ك
ب	ي	ي	د	ج	ن	غ	ي	ر	ل
ا	ح	ا	ر	م	و	ا	ث	ش	د
و	د	و	ن	ج	ل	م	م	ل	ا
ر	ج	ف	ف	د	ع	ر	ت	ق	ع

حلول الشبكة السابقة: حراجه

عملية حسابية 39

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	23
+		X		X		
1	+		X		=	66
–		٪		+		
	–		+	59	=	67
=		=		=		
62		5		92		

حلول الشبكة السابقة

87	–	17	٪	5	=	14
+		X		X		
9	X	4	+	3	=	39
٪		٪		–		
16	–	2	X	4	=	56
=		=		=		
6		34		11		

شبكة العنكبوت 39

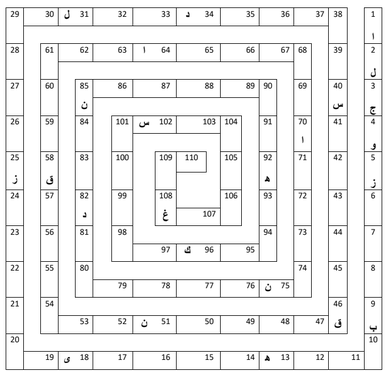

1 – 5 من المكسرات
5 – 9 اكبر موسيقيي الاندلس عاصر هارون الرشيد
8 – 15 نصب صخري في مصر لصنم فرعوني هائل
15 – 27 ممثلة مصرية مخضرمة
27 – 38 شاعر زجلي لبناني راحل
36 – 44 شاعر لبناني راحل
42 – 51 من اعمق وديان لبنان
51 – 58 مسرحية للاخوين رحباني
57 – 60 رتبة عسكرية
60 – 65 سلطنة اسيوية
64 – 70 دولة اوروبية
69 – 76 اغنية لأم كلثوم
75 – 85 ممثلة اميركية من جذور اوسترالية
84 – 88 محب نفسه
87 – 93 عاصمة الهند
92 – 100 عاصمة جزيرة كريت
99 – 104 قصر انكليزي
102 – 106 دولة عربية
106 – 110 مغنية مصرية

حل شبكة العنكبوت السابقة

البصل – صليل – ليونيل ميسي – سيرانو دو برجراك – اكتفاء ذاتي – تيمورلنك – نكروما – ماركو بولو – لواندا – ابو القاسم الشابي – بيت لحم – حمّام الهنا – ناهد شريف – يقشي – شيراز – زياد برجي – جيرالد فورد – ردود

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4742

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مستشرق فرنسي (1854-1927). من مؤلفاته « البدء والتاريخ»

2+3+4+3+6+8 = من الفاكهة ■ 1+5+10+11 = بطاقة بالأجنبية ■ 7+9 = للتاوه

حل الشبكة الماضية: **سهاد القناعي**

من العرض

فنون مشهدية

«اللي شبكنا يخلصنا» من نير السلطة ومتاهات الذات

زينة دكاش تعتقلنا في سجن الأعماق

خليك الحاج علي

في عملها المسرحي الجديد «اللي شبكنا يخلصنا» الذي يحتضنه مسرح «المونو»، تكرّس زينة دكاش خبرتها في السجون اللبنانية والمسرح العلاجي، فتنطلق من مبدأ «سيكولوجية المؤلَّف» لترسم عالماً نفسياً واجتماعياً يحكمه الصراع والقلق. تبحث المسرحية عن «المعنى» في ظل علاقتنا المتصدعة مع أنفسنا، والسلطة، والعائلة، وتشكل دعوةً للتحرر والتشافي والتطهير في عالم الأزمات، والحروب، والصدمات المتلاحقة.

تسير مسرحية «اللي شبكنا يخلصنا» وفقاً لحبكة مبعثرة، مقسمة إلى لوحات تذكرنا بمبدأ اللوحات البريختية، بهدف كسر إيهام الجمهور وعدم انصياعه وراء الأحداث المشتتة، حيث يتداخل الزمن وفقاً لماض وحاضر. الشخصيتان الأساسيتان هما زينة دكاش وجوزف جول، اللذان يلعبان دوريهما في الحياة، كما على المسرح لكسر الجدار الرابع. يستحضر كل منهما ذكريات مثقلة بالهم والحزن والمعاناة، والضحك أحياناً. في لعبة تبادل الأدوار، يتحول المعالج إلى متعالج، والأسير إلى سجان، حتى تنقسم الخشبة إلى فضاءات متعددة: السجن المادي، وسجن الحياة، وسجن الذات. الجميع أسرى، بمن فيهم الجمهور، يسائلون موقعهم في ظل كل ما يحصل، وخصوصاً أن مسرحية «اللي شبكنا يخلصنا» تصوّب على أداء السلطة اللبنانية، بدءاً من الأحداث الكبرى كانفجار الرابع من آب (أغسطس)، والحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، وصولاً إلى البيروقراطية الخانقة.

> تصوّب على أداء السلطة، بدءاً من انفجار الرابع من آب وصولاً إلى الحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان

على صعيد آخر، يبرز دور جوزف جول (أو يوسف في المسرحية)، ويشارك في قصة ملهمة عن ذاته، فهو أمضى ثلاثة عقود في السجن، وتحرّر بفعل إسهامه في النضال الذي قاده مع زينة دكاش وآخرين إلى تطبيق القانون 463 الذي يقضي بخفض العقوبات لحسني السير والسلوك بعد 30 عاماً من السجن. في حالة جوزف «الأداء قد يعادل الإنجاز» على حد قول الألماني أرنثر ريبر. رغم بساطة أدائه وسجيته وعفويته، أظهر قدراته على تلمّس أساليب «التغريب المسرحي» تارة، والانتقال إلى أداء لحظات صادقة (تحديداً في مونولوجه مع أمه التي تظهر على الشاشة) طوراً. إلى جانبه، برزَ الممثل سام غزال الذي يبدو أنه استُدعي للمشاركة لأسباب ترفيهية وبسبب الإضحاك، أو سعياً إلى زيادة نسبة الإقبال على المسرحية. أما زينة دكاش، فكانت الورقة الرابحة في المسرحية، إذ أظهرت احترافية عالية من التمكن والسيطرة على الأدوات والأساليب والمهارات.

تكرّس مخرجة «اللي شبكنا يخلصنا» أدوات مسرحية مقتضبة. الخشبة شبهُ فارغة من الأغراض، وما يظهر من صور فوتوغرافية وزهور وكاميرا، لا يحمل أي دلالات سوى معناه الحقيقي. تتكشف قصص هذه الأدوات والسينوغرافيا، وقصة اقتنائها من قبل شخصيات كانت قد صادفتهم زينة دكاش في الحياة، لتؤكد أنه رغم هذا العالم القاحل، تبرز شخصيات تدفع الإنسان نحو إنسانيته. على صعيد السينوغرافيا أيضاً، يبرز دور الشاشة كمحرك أساسي لخلق تمظهرات السلطة. مثلاً، يكرّس أرشيف مسرحيات زينة دكاش مع جوزيف جول في السجن، مجابهة السلطة السياسية. وعندما تعرج بنا الشاشة نحو السموات، حيث تسكن والدتا زينة ويوسف اللتان أصبحتا صديقتين بعد الموت، تتمظهر العلاقة مع العائلة. يُبث الشريط المسجل للوالدتين (أداء: زينة دكاش بدور الأم، وسينتيا كرم) عبر الشاشة، بوح لديهما على خشبة المسرح، فتتجلى العاطفة التي ما تلبث المسرحية أن تستثيرها وتترك للمشاهدين تلمّس أساليب التشافي والتصالح والدعوة الصريحة لهما. ويخفت دور الشاشة كمحرك للأحداث، عندما تتحول إلى منبر للتهريج (بمعناه الضيّق) بعد أن تظهر عالمة الفلك ماغي فرح وتخاطب زينة دكاش وتبشّرها ببعض الانفراجات.

الإخراج يحمل بعض الزلّات، إذ أفرطت زينة دكاش في اعتماد التعتيم ثم الإضاءة للتنقل بين المشاهد، ما حاصر الرؤية الإخراجية وبلّدها وكرر الإيقاع. إضافة إلى ذلك، كان ممكناً استخدام أنواع موسيقية مختلفة للفواصل، إذ إن الموسيقى المستخدمة مألوفة ولم تضف أي جمالية على العرض. الإخراج ذو الروحية الفقيرة، متقن، وليس فيه أي لبس على براعة فريق العمل والإنتاج، لكنه كان يتطلب توجهات إبداعية مختلفة. فغمار التجربة التي خاضتها زينة دكاش بعد 13 عاماً من السجن الطوعي، لم يفقدها تقنيات المسرح وكيفية تصديره للجمهور اللبناني، لكن التعامل مع خشبات المسارح الخاصة لا يشبه خشبات السجون، وكان من الممكن البحث عن أساليب جديدة في الإخراج.

في المحصلة، تنطلق زينة دكاش من حياتها لتعيد صوغ الأحداث الخاص منطلق للعام، لكن هل أفرطت في إدخالنا إلى متاهات «سيكولوجية المؤلَّف»؟ المسرحية مصحوبة بالمشاعر والتجارب والقصص الخاصة لمخرجة العمل، وبذلك تكون دكاش قد اعتمدت على خبراتها، وانشغالاتها الشخصية، ومصادرها الداخلية، لتعزيز إنتاجية العمل الفني. المسرحية برمتها احتفالية للبوح، كأن المسرح العلاجي يدعونا للقيام بهذا الفعل للتشافي والتطهير والتصالح. يبقى أن مسرحية «اللي شبكنا يخلصنا» تجعل الجمهور في بيروت يتتبع الآثار الممكنة للمسرح وقدرته على إحداث بعض التغييرات في النفس الداخلية، والأنظمة، والسلطة، عبر وسائل غير عنفية.

مسرحية «اللي شبكنا يخلصنا»: بدأ من 14 حتى 23 شباط (فبراير) ـ مسرح «المونو» (بيروت). للحجز في جميع فروع مكتبة «أنطوان» و «أنطوان أونلاين»

دراسة

أي صورة للمرأة في دراما البلدان الإسلامية؟

زينب حمود

مهما عكست المسلسلات الدرامية في البلدان الإسلامية واقع المجتمع بتمثّلاته وتعقيداته وتبدّلاته، إلا أنّها لم تُحط بصورة المرأة من جميع جوانبها ولم تغط قضاياها المختلفة، وخصوصاً بعد التبدّل الملحوظ في واقع النساء ومشاركتهن في مختلف مناحي الحياة على مدار العقدين الأخيرين. هذا ما توصّلت إليه دراسة علمية (إعداد كاتبة هذه السطور ـ إشراف الدكتورة وفاء أبو شقرا للحصول على درجة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال في الجامعة اللبنانية) حملت عنوان «محدّدات «صنع» صورة المرأة في دراما الدول الإسلامية (عيّنة من مسلسلات مصرية وتركية وسعودية وإيرانية نموذجاً)»، استخلصت الباحثة أنه ليست هناك صورة واحدة للمرأة في دراما البلدان الإسلامية، باختلاف النظام السياسي وارتباطه بالشريعة الإسلامية، وخصوصية كلّ مجتمع، وما يحمله من عادات وتقاليد وقيم والتزام ديني، والفروقات بين المدينة والقرية، وبين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

عموماً، أعطيت للمرأة مساحة كبيرة للظهور في المسلسلات، من حيث أدوار البطولة والأدوار الرئيسية، والوقت المخصّص لمعالجة قضاياها، هو مؤشر إيجابي لإشراكها في المجتمع. أما من حيث المضمون، فتحمّلت المرأة في البلدان الإسلامية تبعات النظر إلى الزواج كحاجة ملحّة في حياتها انطلاقاً من حاجتها إلى رجل «يسندها»، مع التركيز على دورها الأساسي في الإنجاب والأعمال المنزلية والرعائية على حساب رغباتها وطموحاتها، عدا عن التضحية في سبيل إنجاح مؤسسة الزواج، وإن تطلّب الأمر السكوت عن العنف الذي يُمارس ضدها. ويشير تحليل صورة المرأة في المسلسلات (عيّنة من ثلاثة مسلسلات اجتماعية من كلّ بلد من البلدان الأربعة في المدة الزمنية بين عامَي 2000 و2020، على أن تفصل حوالى عشر سنوات بين تاريخ عرض مسلسل وآخر)، انطلاقاً من الأدوار التي أعطيت لها واستناداً إلى المنهجين الوصفي والمقارن إلى تبدّل واقع المرأة المصرية والسعودية مع التطور الزمني. بعد تسخيف دورها وإظهار سمات شخصيتها السلبية، ولا سيما الخضوع للسلطة الأبوية، خاصة في المسلسل المصري «عائلة الحاج متولي» (2001)، ظهرت شخصيات نسوية واعية لحقوقها، تدافع عن قضاياها، وتنجح في الانتصار لمطالبها، ولا سيما في المسلسل السعودي «بلا نسوق» (2019). يندرج ذلك في إطار سياسة التحديث والانفتاح التي تنتهجها مصر والسعودية أخيراً، ورغبتهما في تغيير الصورة الذهنية حول المجتمع، بمن فيه المرأة، من دون أن تنجحا في إظهار صورة المرأة الحقيقية والإحاطة بجميع قضاياها. مثلاً، لم تظهر نساء محجبات في الدراما التركية والمصرية، وإن ظهرن، ففي مشاهد عابرة لا ترتقي إلى حجم الشريحة التي ترتدي الحجاب في البلدين. على المقلب الآخر، غيّبت المسلسلات الإيرانية النساء اللواتي لا يضعن الحجاب رغم ارتفاع عددهن في الشارع الإيراني، ولم تتطرق المسلسلات السعودية إلى قضايا لا تزال المرأة في السعودية تناضل من أجلها. على المقلب الآخر، تغيرت أوضاع النساء في إيران وتركيا على مدار السنوات العشرين الماضية، من دون أن ينسحب هذا التغيّر على صورة المرأة في مسلسلات البلدين. ظلّت المرأة الإيرانية محافظةً على عاداتها، ملتزمةً دينياً، تتمتّع بهامش واسع من الحقوق والحريات، ومتأثرة بالقيم التي تروّج لها إيران، وخصوصاً على صعيد تمجيد العائلة، ودورها الرعائي والمنزلي، عدا عن حساسية اختلاطها بالرجال في الأماكن العامة، بما ينسجم مع النموذج الإيراني الإسلامي المحافظ. وينطبق تظهير المرأة الإيرانية في الدراما على نظيرتها في الريف التركي لجهة عدم تبدّل صورتها في المسلسلات. لكن المرأة التركية الريفية بدت مسلوبة الحقوق والحريات إلى حدّ بعيد، خلافاً للمرأة التركية في المدينة المتحررة من أي قيود تفرضها السلطة البطركية أو العادات والتقاليد والالتزامات الدينية.

الواقع تغيّر... وصورته أيضاً

تغيّر واقع المرأة المصرية في المسلسلات على صعيد مشاركتها في الحياة الاقتصادية مع مرور الزمن، من استبعادها عن سوق العمل والاستخفاف بدورها الاقتصادي، إلى توليها مناصب عالية، لكن، بعيداً من مراكز السلطة والقرار. كذلك الأمر بالنسبة إلى المرأة السعودية التي كان يحصر عملها داخل المنزل قبل عشرين سنة، وصارت ترفض تخييرها بين واجباتها كزوجة وأمّ وحقّها في العمل. هكذا، باتت تشارك في مختلف الأعمال وتتولى مهمات قيادية، متفوقةً بذلك على الرجل. أما المرأة التركية، فغالباً ما تُمنع من العمل والتملّك وتُحصر أدوارها في الرعاية والأعمال المنزلية. تختلف الأمور بالنسبة إلى المرأة الإيرانية التي دائماً ما تمتّعت بحضور وازن في سوق العمل، وتبوّأت مناصب قيادية، ونجحت في المواءمة بين الدورين الاقتصادي والرعائي.

على صعيد العنف ضدّ المرأة القائم على النوع الاجتماعي، تعرّضت المرأة المصرية لمختلف أشكال العنف (ضرب، تحرش، اغتصاب، إتجار بها...) وسط معالجة سيئة تحمّلها وزر الاعتداء الجنسي وتبرر جريمة الشرف، ثم تراجع تصوير العنف مع الوقت لتبقى الدعوة إلى التغاضي عنه في سبيل الحفاظ على العائلة. وفي السعودية، بعدما تعرضت المرأة للعنف بكثافة وسط معالجة سلبية، غاب العنف ضدّ المرأة عن المسلسلات. أما في تركيا، فلا يعفي العنف غالبية النساء، والرجل يمارسه باختلاف درجة القرابة، وسط دعوات للتآلف مع العنف الأسري على أنّه أمر طبيعي. هكذا عالجت المسلسلات الإيرانية قضايا العنف ضد المرأة التي وردت بصورة ضيّقة في البداية، قبل أن تتحوّل إلى دعم الضحية وتشجيعها على التبليغ. لجهة استقلاليتها، سابقاً، كانت المرأة المصرية في المسلسلات خاضعةً لسلطة الرجل، ولا سيما الزوج، تهدد بالطلاق باستمرار، ثم تناضل من أجل تحررها عن السلطة الأبوية وتنجح في ذلك. الأمر نفسه ينطبق على السعودية، فتحولت المرأة من ضعيفة وخاضعة للرجل لدى اتخاذ قرار التعلم، العمل، الزواج... إلى نموذج المستقلة التي ترفض لزوجها زواجاً ثانياً وتطلب الطلاق. في تركيا، لا تخرج المرأة من دون إذن الرجل ولا تقرر كلّ ما يخصّها من دون العودة إليه، ولا يتغيّر واقعها مع مرور الزمن. أما في إيران، فالمرأة في المسلسلات منذ عشرين سنة، تتخذ قراراتها بملء إرادتها، وتتمتع بحرية التعلم، والعمل، والقيادة، والتنقل، واختيار الشريك، لكن تمجيد الزواج يفرض عليها أحياناً الخضوع للرجل.

في الخلاصة، تؤثر صورة المرأة كما تظهرها المسلسلات على صورة المرأة في أذهان الجماهير، وتحدثّت النظريات الإعلامية عن التأثير في سلوك الجماهير وتوقعاتهم حول الأدوار الاجتماعية للمرأة. علماً أنّ صورة المرأة في الدراما هي نتاج الاعتبارات التجارية وما يريده الفريق القائم على الإنتاج ويعكس قناعاته المختلفة ووجهات نظره. والدراما المرضي عنها هي التي تخرج إلى النور، بعد أن تخضع للرقابة ويجري التأكد من عدم اقترابها من المحظورات السياسية، وعدم تجاوزها الضوابط الأخلاقية والاجتماعية وأحياناً الدينية.

بعد تسخيف دورها كما في مسلسل «عائلة الحاج متولي»، ظهرت شخصيات نسوية واعية لحقوقها

اندرج مسلسل «بلا نسوق» في إطار سياسة التحديث والانفتاح التي تنتهجها السعودية

العسريع

الوزراء الجدد «وحوش» الشاشة!

فور الإعلان عن تشكيل الحكومة اللبنانية، سارعت المحطات المحلية إلى التسابق لاستضافة الوزراء الجدد والظفر بسكوبات وتصاريح منهم حول سياسة الحكومة المرتقبة ومشاريعها وخططهم لمعالجة ملفات وزاراتهم بنفس «إصلاحي» مختلف عن المقاربات السابقة.

وإذا كانت حماسة الإعلام مفهومة، فالغريب كان قبول الوزراء بالظهور في حوارات بهذه السرعة، وهم لم يتسلّموا بعد مهماتهم. إذ ظهر كثيرون منهم في مظهر ضعيف خلافاً للصورة المرسومة والمتداولة بأن معظم الوزراء أهل اختصاص في الوزارات التي تسلّموها. فقد تبين أن بعض الوزراء لا يملكون فكرة دقيقة عن ملفات وشؤون وزاراتهم ولو بشكل عام، واتسمت أجوبتهم ومقاربتهم بالعموميات وتشديدهم على أنهم بحاجة إلى دراسة الملفات واستيعابها، والاتكال على الطاقم الإداري الموجود في الوزارات لمساعدتهم. وليس في كل ما سبق أي خطأ أو تهمة، بل هو من البديهيات. لكن الملاحظة ناجمة عن البروباغندا التي راجت بأن الحلول السحرية قادمة، وبأن أكثر الملفات صعوبة التي لم تجد أي حلول لها طوال عقود ستحل خلال أشهر لأنّ «الوزراء أهل اختصاص وقادمون ومشاريعهم جاهزة». وظهر أثر هذه الإطلالات التلفزيونية سريعاً على وسائل التواصل الاجتماعي، إذ شكّك بعضهم في مدى مصداقية الرواية التي راجت، وتخوّف كثر من أن نكون أمام واقع مشابه للحكومات السابقة مع فرق وحيد يتجسد في السطوة الخارجية التي قد تكون محرك الدفع الأساسي وربما مُلهمة لبعض المشاريع والخطط.

«الجديد» تنافس بتيم حسن

أعلنت قناة «الجديد» أنها ستعرض في شهر رمضان مسلسل «تحت سابع أرض» (كتابة عمر أبو سعدة، وإخراج سامر البرقاوي إنتاج «صبّاح إخوان») الذي يلعب بطولته تيم حسن وكاريس بشار، ومنى واصف وغيرهم. وبدأت الشاشة التي يديرها تحسين خياط، عرض التيزر الترويجي للعمل الدرامي السوري الذي صوّر في دمشق أخيراً. بهذه الخطوة، مشت «الجديد» على الخطة نفسها التي اعتمدتها العام الماضي، بعدما استحوذت على عرض مسلسل «تاج» (تأليف عمر أبو سعدة وإخراج سامر البرقاوي ـ إنتاج «صبّاح إخوان») الذي جمع تيم حسن وبسام كوسا وغيرهما. في هذا السياق، يدور مسلسل «تحت سابع أرض» في أحد الأحياء السورية الشعبية، ويعالج قضايا الفساد والصراعات الاجتماعية. يروي العمل قصصاً من قلب الواقع السوري، ويقدم المغني السوري الشامي تتر المسلسل الذي سيطرح في الأيام القليلة المقبلة. يذكر أن «تحت سابع أرض» يعرض حصرياً على شبكة mbc السعودية وتطبيق «شاهد»، بينما تستحوذ باقي القنوات على حقوق العرض الثاني والثالث.

رمضان تجلّى على Ibci

تستعدّ قناة Ibci لعرض برمجة خاصة بشهر رمضان. من المتوقع أن تجمّد الشاشة التي يديرها بيار الضاهر، برامجها العادية وتبثّ مكانها مشاريع رمضانية. إذ سيُعرض البرنامج الصباحي Morning Talk في حلّة رمضانية جديدة، ليشمل فقرات خاصة بالصوم من ناحية المواضيع التي تعنى بالصحة والفن والطبخ وغيرها. من جانبه، أطلّ وسام حنا (الصورة) أول من أمس ضمن نشرة الأخبار المسائية، معلناً عن استعداداته لتقديم برنامجه الرمضاني «أكرم من مين» الذي سيبثّ يومياً طوال شهر رمضان. يقوم العمل على المسابقات والريح المادي. وتتأمل القناة اللبنانية أن يحقق «أكرم من مين» نسبة مشاهدة عالية كما حصل معه العام الماضي، ليعوّض غياب الدراما عن القناة اللبنانية.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الاربعاء 12 شباط 2025 العدد 5425

بريد دمشق

صباح فخري ليس نبيّاً في وطنه؟

يحمل المعهد اسم ابن حلب وأيقونة الطرب صباح فخري

حسن ي. جورجيت

انتشرت أخيراً أخبار عن إقفال «معهد صباح فخري» في حلب بدعوى تحريم الحكومة الانتقالية الموسيقى. وسرعان ما تلته شائعة عن إغلاق «المعهد العالي للموسيقى» في دمشق، وانتشرت بين فناني الدوبلاج.

لكنّ عميد «المعهد العالي للموسيقى» المايسترو عدنان فتح الله نفى شائعة إغلاق المعهد العالي في دمشق جملةً وتفصيلاً، وردّها إلى الأخبار التي انتشرت عن إغلاق «معهد صباح فخري للموسيقى» في حلب.

وبالتواصل مع مسؤول مديرية التأهيل الفني في وزارة الثقافة ومدير «معهد صلحي الوادي» في دمشق بريام سويد، روى لنا تفاصيل حكاية إغلاق المعهد في حلب، قائلاً: «لم تكن المرة الأولى التي يتعرّض فيها المعهد للاغتصاب، إذ حاول بعض الأشخاص الاستيلاء عليه في عام 2013. لكنّ الدولة استرجعته آنذاك. ومنذ ذلك الحين، تقرّر تعيين حارسٍ ليلي للمعهد. مع بداية انهيار النظام ودخول قوات الهيئة (هيئة تحرير الشام) إلى حلب، توقف الدوام نتيجة الأوضاع الأمنية المتسارعة، وخصوصاً أنّ دوام المعهد مسائي، وطلابه من الأطفال واليافعين، فالظروف هي التي فرضت إيقاف دوامه موقتاً، وليست إدارة العمليات». بعد ثلاثة أيامٍ من دخول قوات «الهيئة» إلى حلب، فوجئ الطلاب بقدوم رجلٍ «يدّعي أنه الوريث الشرعي للبناء، وهو إيجار قديم، وكان برفقة ورشة نجّارة. خلع الأبواب واستولى على المبنى، ثم تواصل مع الجهات المعنية محاولاً شرعنة تصرّفه، فاتصلت بإدارة المعهد، وتبيّن أنّ المدعو لا يمتلك أي ثبوتياتٍ أو أحكام قضائيةٍ تمنحه الوكالة، ولا تربطه صلة قرابة بأصحاب العقار، فأخرجته الهيئة، ووضعت البناء تحت إشراف المعهد».

ويقتصر دور وزارة الثقافة السورية في هذا الملفّ على «المتابعة والتواصل مع إدارة المعهد؛ إذ لم تُمنح وزيرة الثقافة في الحكومة الأخيرة للنظام السابق الدكتورة ديالا بركات صلاحيات الوزير». ويتابع بريام سويد قائلاً: «لا نملك أي تأثيرٍ على الأرض الآن كوزارة ثقافة؛ إذ اختيرت لجنة من قبل الهيئة، تتولى تسيير أعمال المعهد وإعادة هيكلته من إجراء المقابلات مع الأساتذة والكادر الإداري، وهي التي أعادت الدوام بعيداً من أي دورٍ لنا، وخصوصاً أنّه لم يتم تكليف وزيرٍ للثقافة حتى الآن. وهذه اللجنة هي الّتي أشرفت على تفكيك منظومة الطاقة الشمسية وسحب مادة المازوت المخصص للمعهد أثناء عطلته ربما للإفادة منها في أماكن أخرى نتيجة تعطّل المحطة الحرارية في حلب».

وكان المعهد قد افتتح أبوابه مجدداً مع بداية شهر شباط (فبراير) الحالي بحوالى 230 طالباً تراوح أعمارهم بين السبعة أعوامٍ والسبعة عشر عاماً.

وعبر تاريخه، خرّج المعهد كبار الموسيقيين السوريين منهم: المايسترو سمير كويفاتي، المؤلف والباحث الموسيقي نور اسكندر الذي شغل منصب مدير المعهد سابقاً، وعائلة الحريري الموسيقية العريقة.

وتأسّس «معهد صباح فخري» عام 1964 في حلب، وهو ثاني معهد موسيقي في سوريا بعد «معهد صلحي الوادي» في دمشق، وتبعتهما معاهد أخرى حملت أسماء قامات موسيقيةٍ سورية، مثل: معهد فريد الأطرش في السويداء، ومحمد عبد الكريم في حمص، نجيب السراج في حماه، ومحمود العجان في اللاذقية، بينما لا يزال «المعهد العربي للموسيقى» يحمل تسميته القديمة في طرطوس.

المفكرة

مجد عبد الحميد: «أنا بعشق البحر»

■ «قصيدة إلى البحر»، هو عنوان المعرض الفردي الأوّل للفنّان الفلسطيني مجد عبد الحميد الذي تحتضنه غاليري «مرفأ» في بيروت. يأتي المعرض كمذكّرات بصرية لرحلة استكشف عبرها عبد الحميد مدناً وجزراً مختلفة محيطة بالبحر الأبيض المتوسط. عبر المنسوجات والصابون والصور الفوتوغرافية وأعمال الكولّاج والفيديو، يعرض عبد الحميد تجربته المتنقلة بين جزر قرقنة في تونس، ومدينة بيروت، وجزيرة أنافي في اليونان. في هذا المعرض المستمر حتى نيسان (أبريل)، نستكشف أيضاً علاقته بحرفة التطريز الفلسطينية التقليدية، وقدرته على تحويلها إلى شكل فني أكثر حساسية وبساطة. على مدى ما يقرب من العقد، عمل عبد الحميد المولود في سوريا عام 1988 والمقيم حالياً بين بيروت وباريس، على زعزعة القواعد التقليدية لهذه الحرفة المتوارثة عبر الأجيال، متجاوزاً الزخارف التقليدية التي تزيّن ملابس النساء. يخوض عبد الحميد تجارب حرة في التطريز المتقاطع، مشكّلاً معجمه البصري الخاص من الأشكال والألوان والخامات، ومستلهماً من تاريخ الرسم الحديث عند الحاجة. أعماله تجريبية، تتشابك فيها خيوط القطن، وأحياناً الصوف أو الحرير، لتكوّن تكوينات تجريدية، بعضها هندسي، تتجسّد في الإبرة على خامات بسيطة، سواء جديدة أو مستعملة، أو حتى على الصور الفوتوغرافية، ما يمنح التطريز أبعاداً جديدة تتجاوز وظيفته التقليدية.

معرض «قصيدة إلى البحر»: حتّى شهر نيسان (أبريل) ـ غاليري «مرفأ» (مرفأ بيروت). للاستعلام: 01/571636

كتب وندوات وتحية لمصطفى حجازي

الحرب تحت مجهر «نفسانيون»

■ تحت عنوان «إرث وأثر»، تنطلق الدورة الثالثة من معرض «نفسانيون السنوي للكتاب» في مسرح «دوّار الشمس» يومَي 20 و21 شباط (فبراير). المعرض الذي تنظمه جمعية «نفسانيون» بالشراكة مع «دار النهضة العربية»، ورعاية نقيبة «النفسانيين» في لبنان ليلى عاقوري ديراني، سيُقام «هذه السنة وفاءً وتخليداً لذكرى عالم النفس والمفكر الراحل مصطفى حجازي. يضم المعرض آلاف الكتب في مجالات علم النفس، والعلوم الاجتماعية والتربوية، والفلسفة، والأنثروبولوجيا، إلى جانب أهم الروايات العربية والعالمية، وكتب وقصص الأطفال، متاحة للبيع بأسعارٍ تناسب مختلف الميزانيات. يشهد اليوم الأول من المعرض توقيع كتابين هما: «التدخل النفسي المبكر في الصدمات» للنفساني يوسف عاقوري، و«الذكاء الروحي وفن القيادة» للأكاديمي غسان يعقوب. أمّا في اليوم الثاني، فسيتم توقيع كتابَي «التأثير الاجتماعي» للأكاديمية ماغي معلوف، و«سلطان اللغة وقيد الكلمات» للأكاديمي محمد حمادة. وسيحتضن المعرض عدداً من الندوات، أبرزها ندوة «إعادة بناء عالم الطفل بعد الحرب: من الألم إلى الأمل»، تقدمها النفسانية ليلى عاقوري ديراني، التي تسلّط الضوء على دور الدعم النفسي في مساعدة الأطفال على تجاوز آثار الحروب.

معرض «نفسانيون السنوي للكتاب»: الخميس والجمعة 20 و21 شباط (فبراير) ـ مسرح «دوّار الشمس» (الطيّونة، بيروت).

على بالي

أسعد أبو خليك

يدور جدلٌ اليوم حولَ ما إذا كانت ستتمّ الإشارة إلى المقاومة في البيان الوزاري في الحكومة التي تحظى بعناية فائقة من الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس (عضو غير مُعلَن في لجنة صياغة البيان). ومنذ عام 2014، خلَت البيانات الوزاريّة من العبارة النافِرة والمُنفِّرة: الجيش والشعب والمقاومة. العبارة نموذج للتكاذب والتوليفات السياسيّة. كيف يكون الشعب على مستوى المقاومة نفسه، ونصفُه ـ على الأقل ـ يناصرُ إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني واللّبناني المقاوِم؟

الجيش لم يشترك في الصراع ضدّ إسرائيل منذ عام 1948 وتعاون معها في معظم تاريخ الجمهوريّة باستثناء الحقبة الناصعة لإميل لحّود (كقائد جيش ورئيس جمهوريّة. وبعدَه، عاد تعريفُ البطولة إلى فتْل العضلات وأكْل الأفاعي).

خاض لبنان منذ طوفان الأقصى أطْولَ حرب مع إسرائيل، والجيش لم يُطلِق رصاصة ضدّ العدوّ، ولا حتى للدفاع عن النفس عندما تعرّضت مواقعه للقصف.

وكان الكونغرس الأميركي قد أفهمَ جان قهوجي أنّ الحكومة الأميركيّة ستُوقِف دعمَ الجيش في حال أُعيدت الكَرّة بعد حادثة العديسة («تنذكر وما تنعاد» بالنسبة إلى الجمهوريّة). المقاومة (الشعبيّة الإسلاميّة في معظمها) هي التي صدّت إسرائيل منذ الثمانينيّات. لكنْ: كيف يمكن الحديث عن السيادة في العهد الجديد وهناك تردُّد في أوساط الحكومة حَول ما إذا كان مناسباً إيرادُ جملة عن حقّ لبنان في الدفاع عن نفسه؟ أيُّ دولة تحترم نفسَها تناقشُ ما إذا كان إعلان الحقّ في الدفاع عن النفس (وهو مكفول للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي مثّل لبنان فيها رئيس الحكومة الحالي) مزعجاً للحليف الأميركي الراعي. لبنان بات بحاجة إلى إذن عندما يُعلن حقّه في الدفاع عن النفس. لا، والفكرة السائدة عند الرئيسَيْن تريد حصْر الدفاع عن لبنان بالجيش. هذه صيغة لبنان نفسها ما قبل الحرب: أهل الجنوب لم يرَوا الجيش يدافع عنهم على مرّ أطوَل حرب لبنانيّة ـ إسرائيليّة، وحصْر الدفاع بالجيش يعني تَرْكَ الجنوب وبَتْرَه عن الوطن، تماماً كما كانت الحال في التاريخ اللّبناني المعاصر. لا، وعْظ أهل الجنوب بحصريّة السلاح هو بمنزلة خِداعهم في وجوههم وبصفاقة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com